إستكمال انطلاقة "تغيير المسار والمصير" "قيد الانتظار"!

كتب حسن عصفور/ انتشرت "الذكريات العاطفية" في مواقع التواصل الإجتماعي وبعض بيانات فصائلية، في ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى التي إنطلقت "شرارتها" من مخيم جباليا شمال قطاع غزة 9 ديسمبر 1987، مع حركة إغتيال عمال فلسطينيين،"ذكريات" لم يترافق معها اي "فعل شعبي" مهما كان لونه، وإكتفى المتذكرين بأضعف الإيمان، دعوات ونداءات باللسان وفي القلب..

مرور هذا اليوم المفصلي في تاريخ القضية الوطنية الفلسطينية بهذا "السكون المطلق"، يثير كل أشكال الريبة السياسية، من فصائل لا تهدأ تهدد وتطلق ، وتحذر كلما سمح لها بذلك، وكانت المسألة المثيرة للإستغراب موقف الصمت من حركة فتح، التي كان لها دورا رياديا خلال سنوات "الانتفاضة الكبرى الست"، وكأنه حدث بغير صلة، رغم خروجها من مؤتمر أكد على "التحرير والقرار الوطني المستقل"!

ولكي لا يبقى الحديث حكرا على "الذكريات العاطفية - السياسية، لا بد من اعادة الاعتبار للدروس الأهم وطنيا، التي كانت "نقطة تحول تاريخي" في مسار القضية الوطنية، وجسدت عمليا "الإنطلاقة الثورية المعاصرة الثانية" بعد انطلاقة فتح والثورة عام 1965..

وبما أن المعركة لا زالت مستمرة، وأهداف الانطلاقة الثورية الثانية لم تكمل مسارها، نتيجة "المؤامرة الكبرى" من قبل التحالف الأميركي الصهيوني وبعض العربي والفلسطيني، من المهم اعادة التأكيد على "القيم السياسية" التي أنتجتها تلك الانطلاقة الثورية..

كان توقيت "الانتفاضة الكبرى" نهاية عام 1987 بوابة العبور الحقيقية لحماية "القرار الوطني المستقل" لاستكمال مسيرة الثورة الفلسطينية نحو الحرية والاستقلال الوطني، خاصة وأن المحيط العربي الذي حاول قطف "ثمار العدوان - الغزو الاسرائيلي على لبنان" وخروج قوات الثورة والقيادة الفلسطينية وزعيمها الخالد أبو عمار من بيروت لحصار "الممثل الشرعي الوحيد" بفعل ومشاريع، تنتقص من وحدانية التمثيل، لحسابات غير فلسطينية..

ومع اعتقاد ذلك التحالف أن اللحظة التاريخية باتت قريبة لتحقيق المراد السياسي، انفجرت الانطلاقة الثورية الثانية لتعيد الاعتبار لفلسطين قضية وممثلا وهوية، وقبلها طاقة كفاحية كابرز حدث ثوري في التاريخ المعاصر..

ولأن "معركة القرار الوطني المستقل" ليس "لغوا كلاميا" ارتبطت بالمواجهة مع العدو الحقيقي للقرار المستقل والقضية الوطنية، فعلا كفاحيا ثوريا أعاد رسم الخريطة السياسية محليا وإقليميا ودوليا، للممثل الشرعي الوحيد، كان يراد "تكسير عظام السياسي الفلسطيني" فاحالها الى مواجهة لـ"تكسير الأنف الاحتلالي وتحالفه"..ما أجبر صاحب مقولة "تكسير العظام" الى أن يأت راكعا لقيادة الشعب الفلسطيني باحثا عن "حل سياسي ممكن"..

الانتفاضة الوطنية الكبرى، الانطلاقة الثورية الثانية، هي وليس غيرها من أجبر قادة دولة الكيان على الرضوخ للحقيقة السياسية المطلقة، ان لا ممثل غير الممثل الحق لشعب فلسطين، وأن كل "البدائل والخيارات" لن تكون سوى "هوامش فعل" لا مستقبل لها..

فكان خيار رابين اللاحق هو كسر "الثوابت الصهيونية" في الاعتراف بالشعب الفلسطيني وممثله وبعضا من أرضه، من خلال مفاوضات أوسلو عام 1993 التي أنتجت اتفاقا انهى مقولة "يهودا والسامرا"، وأن هناك "بديل ممكن لمنظمة التحرير"، وفتح الباب لترسيخ فلسطين كيانيا جغرافيا بعد ان كان حاضرا سياسيا.. ولتنهي "مؤامرة مؤتمر مدريد" السياسية لخطف "الممثل والهوية"..

"العبور التاريخي" من حركة الثورة الى حركة ترسيخ الكيانية كان عمادها الانطلاقة الثورية المعاصرة الثانية، وكما فعلت الانطلاقة الإولى في اعادة الاعتبار للقضية والهوية، أكملت الثانية فعل الضرورة السياسية لتجسيد الهدف الوطني عبر مشروع كياني وطني..

وهو ما أدركه برؤية عبقرية مؤسس الكيانية الوطنية وقائد الثورة ياسر عرفات، عندما تعامل مع الحصار السياسي الطويل بمرونة سياسية وصلت الى حد "الاستسلام" وبصلابة سياسية قادت الى ثورة جديدة، مكنته أن يقيم أول سلطة كيانية فلسطينية فوق أرض فلسطين في التاريخ عام 1994، على طريق إكمال مسارها نحو تكريس اعلان الاستقلال لدولة فلسطين..

ولأن المؤامرة لم تتوقف، وأطرافها أدركوا قيمة "التغيير التاريخي" لما حدث وأثره على الخريطة المستقبلية، تسارعت حركة فعل التآمر، بدأت في استخدام حركة حماس التي جاءت كرد فعل إخواني بعد 22 عما على انطلاقة الثورة و20 عاما على الاحتلال، ضمن حسابات سياسية خاصة، لتمثل رأس حربة إضعاف الانطلاقة الكيانية الوطنية، بأشكال متباينة..

ولم تكتف أطراف "المؤامرة" من الاستخدام الحمساوي لضعف تأثيره ، فكان القرار الأهم باغتيال اسحق رابين ولاحقا اغتيال الخالد ياسر عرفات، كمقدمة لحصار "المنتصر السياسي" على التآمر السياسي"، فأدخلت القضية الوطنية في مسار جديد عبر رئيس جديد أدت سياسته الى انتاج الانقسام الوطني فكان بوابة "حصار الكيانية الوطنية" كمقدمة لتغيير مسارها..

وكي لا يبقى الدرس درسا من التاريخ، بات واجبا فتح الباب لما يمكن تسميته بـ"الإنطلاقة الثورية المعاصرة الثالثة"، من خلال مراجعات وطنية حقيقية تبدأ بـ:

*أولا من حركة حماس لتحديد هويتها السياسية هل هي جزء من "الوطنية الفلسطينية" ام إمتداد لتنظيم عالمي داخل الحركة الوطنية..

*ومنها تكون بوابة العبور نحو إعادة تصويب حركة التمثيل الوطني عبر الشرعية الرسمية لضم حماس "الجديدة" والجهاد الاسلامي وكل منتج وطني حقيقي..

*اعادة التصويب التمثيلي بما يستلزمه بالضرورة اعادة التصويب السياسي، بالعمل على وقف العمل باتفاقات أوسلو كونها أصبحت غير ذي صلة بالواقع السياسي..

*وكي لا يقال ان وقف العمل بالاتفاقات تلك، وتحاول الفرقة المرتعشة وطنيا (تعبير سياسي مهذب رغم انها أكثر من مرتعشة)، يكون البديل الوطني العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2012 رقم 19/ 67 كخيار إستراتيجي لمواجهة المشروعين التهويدي والانفصالي..

*ضرورة البحث عبر "التفكير الجمعي الوطني" لإعادة الاعتبار لحركة الانطلاقة الثورية بكل اشكالها الممكنة..دون نقاش بتفاصيلها هنا، ودونها يصبح كل كلام معلق في فراغ اللافعل..

هل هناك مكان لهذا ..نعم وجدا، بل أن الظرف العام وطنيا يستدعي روح الانتفاضة الكبرى بما يفوق ما كان عام 1987..معادلة الفعل ، انطلاقة ثالثة نحو استكمال مسار الانطلاقيت الأولى والثانية!

دروس التاريخ هامة للذكرى والتذكر، لكنها أكثر أهمية في أن تصبح فعلا مستحدثا لإستكمال ما لم يستكمل..المشهد الوطني ينادي حركة الفعل بعيدا عن "الإستنساخ" الكلامي!

ملاحظة: نصيحة الى القيادة الحسماوية أن لاتصاب بغرور نتيجة وهن الحركة الوطنية، وتعتقد ان فرصتها دنت لخطف التمثيل..قطاع غزة مهما كبر ليس سوى "قطاع من حركة التاريخ والجغرافيا" دون نسيان قيمته الثورية في مسار الثورة والكفاح والتضحية..

تنويه خاص: صرخة الجبهة الشعبية أنها لن تسمح بعقد مجلس وطني في رام الله، يجب أن تتحول لحركة فعل أوسع..المسألة ليست مكانا بقدر ما يحيط به من اثر تدميري على "القرار الوطني المستقل"..غزة تنتظر!

اسرائيل تنتصر لـ"تحالف تميم"!

كتب حسن عصفور/ وبعد طول إنتظار من اعلان موقف صريح وواضح مما يحدث في سوريا، اقدمت دولة الكيان الإسرائيلي على تحديد موقفها دون أي البتاس، عندما قال وزير جيشها أفيغدور ليبرمان في يوم 3 ديسمبر 2016 في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال مشاركته في منتدى "سابان" للدراسات، انه "لا حل للأزمة السورية سوى برحيل بشار الأسد وخروج القوات الايرانية منها"..

كلام غاية في الأهمية السياسية، توقيتا ومضمونا ومكانا، فمن حيث الزمان، جاء التصريح أيام قليلة بعد خروج وزير خارجية قطر صارخا ان "بلاده" لن تترك المعارضة السورية وستقوم بتزويدها بالسلاح المطلوب لمنع هزيمتها، تصريح البعض راه "فارغا"، ويعكس أزمة في نظام مشيخة قطر..

لكن دولة الكيان، تلقفت تلك الأقوال، وقدمت نفسها "خيارا جاهزا" للمساهمة في تحقيق "الرغبة القطرية"، وبالتأكيد يدرك ليبرمان معنى القول القطري دعم المعارضة بالسلاح، في ظل ارتباك الموقف الأمريكي، وهنا يعرض دولة الكيان "الخيار المناسب" لتوريد الأسلحة المطلوبة للمعارضة السورية التي لن تتركها "المشيخة تنهزم"..

ومن حيث المكان، تأتي أقوال ليبرمان في منتدى خاص يشارك به شخصيات سياسية مسؤولة وشخصيات خارج الحكم لها تأثير على صانع القرار، ولذا فالمكان مثل "منصة هامة" لتلك التصريحات التي تقدم اسرائيل كـ"خيار ممكن" في تحديث "التحالف المعادي لسوريا وايران"، وبحثا عن "سوريا جديدة بدون الأسد وإيران"..

ومن حيث المضون، وهي المسألة الجوهرية، أن تلك التصريحات جاءت بعد تحقيق تقدم سريع ومفاجئ لـ"تحالف تميم" السياسي والعسكري على جبهة حلب، ما سيكون له أثر كبير جدا على مستقبل الأزمة برمتها، وسيمثل استعادة حلب العاصمة الاقتصادية - الصناعية لسوريا نقطة تحول استراتيجية في مسار الأحداث، لمصلحة الرئيس بشار الأسد وتحالفه السياسي والعسكري..

دولة الكيان، تعلم يقينا ان أي انتصار للدولة السورية لن يكون "خيرا" لتل أبيب، خاصة وأن الإتحاد الروسي أرسى "قواعد عمل جديدة" في المشهد القائم، سواء بتعزيز القاعدة الروسية في طرطوس أو اتساع الوجود العسكري في مختلف المناطق، وقبل كل ذلك نشر منظومة دفاع جوي متطورة جدا، تستند الى الصواريخ الأحدث من طراز إس 300 وإس 400، وهو ما اعتبرته حكومة نتنياهو انهاء عصر التفوق الجوي الإسرائيلي..

نهاية الأزمة السورية دون اسقاط الرئيس بشار الاسد يعني لدولة الكيان هزيمة استراتيجية، وهو الموقف المشترك لها مع "تحالف تميم"، لأن ذلك يعني هزيمة

كاملة للمشروع التآمري الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2002 في المنطقة، بمشاركة نشطة جدا سياسيا وماليا واعلاميا لقطر، ودور مركزي للكيان الاسرائيلي برعاية "الأم الحنون" للتآمر والتخريب العام الولايات المتحدة، وأدوات تنفيذية أهمها جماعة الإخوان..

اعلان ليبرمان الصريح ليس سوى كشف للمستور السياسي منذ انطلاق "حركة التآمر الجديدة"، جاء تحت ضربات لم تكن بحساب "زمرة التآمر"، ما أجبر بعض أطرافها لكشف بعضا من مستورهم..

ولعل تصريح وزير خارجية قطر، قبل ايام بأن "داعش" يمكن أن تسيطر في قطاع غزة"، رسالة الى دولة الكيان كي لا تتخلى عنهم، وايضا رسالة الى قيادة "حماس" بأن اي تغيير في "تطبيع العلاقة مع مصر" فـ"البديل جاهز" وينتظر "ساعة الصفر"..

ليبرمان لم يتأخر، فأعلن تصريحاته المساندة لحلف قطر وتميم فورا، وحماس قدمت بعضا من رغبات المشيخة، بمساندة الرئيس محمود عباس في تمرير مؤتمره الخاص، الذي منح "كتلة قطر" حضورا مهما في القيادة الجديدة..

لكن هل حقق تحالف تميم مما سبق بعضا مما يريد، ربما في بقايا الوطن الفلسطيني له تفوق ما، لكن في الجبهة السورية لن يحصد سوى خيبة وفشلا وهزيمة سياسية رغم دعم دولة الكيان الاسرائيلي له..

حسابات الصغار ستبقى كما هي صغيرة كونهم أدوات لا أكثر!

ملاحظة: يقال والعهدة على الراوي، ان مؤتمر فتح السابع كلف 8 مليون دولار.. وقبل الذهاب الى تفسيرات سيئة النية، أكد الرواي، انها لم تصرف من خزينة السلطة بل جاءت كهدية من "خزينة تميم" لحماية "القرار المستقل"، لكن الرواي لا يعرف هل دفع "بدل ايجار للمقاطعة - مقر الرئيس" ام كان تبرعا منه..هاي بدها بحث استقصائي!

تنويه خاص: أهل بلادنا علمونا، "ليس المهم من يضحك أولا ولكن الأهم من يضحك أخيرا"..قرصة لمن خرج فرحا بمشهد لن ينتج سوى مزيدا من ملامح الكارثة الوطنية!

التصدي لخطر "الإستعلائية السياسية" ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ أنهت فتح مؤتمرها السابع، والذي احتل حيزا واسعا في المشهد السياسي، لأسباب متعددة، بدايتها المكانة التاريخية للحركة باعتبارها "صاحبة الرصاصة الإولى في الثورة المعاصرة"، والقوة المركزية في فصائل منظمة التحرير، وأيضا ما شهدته الحالة السياسية جدلا عن "خلافات فتح الداخلية" وأثرها على مستقبلها الذي بات "أكثر غموضا" بعد المؤتمر من قبله..رغم فرح البعض الساذج والمتسرع"!

الى جانب أن المؤتمر الفتحاوي سيفتح الطريق أمام مستقبل رئاسة فتح، والتي تشهد "صراعا خفيا مريرا"، وستكون المعركة الأكبر في قادم الأيام بين اتجاهين ، تيار الحفاظ على روح الخالد ابو عمار، وتيار "الهاتف المجهول والمقاومة الذكية"..

ومع كل الاهتام بمنتج المؤتمر السابع، واثره اللاحق على المشهد العام، فإن المسألة التي وجب التوقف أمامها هو البداية السياسية الخطيرة لفتح في المرحلة المقبلة، عندما دعا مؤتمرها الى ضرورة عقد المجلس الوطني خلال 3 اشهر من تاريخه..

الدعوة الفتحاوية، تعكس أن هناك نهجا مختلفا كرسه المؤتمر الخاص، يستند الى مبدأ جديد يمكن تسميته بـ"الإستعلائية السياسية" في العلاقات الوطنية، عندما قررت ومن طرف واحد، مثل تلك الدعوة، التي يمكن اعتبارها "خرقا مباشرا للتقليد الوطني السائد منذ العام 1969، عندما انتقلت قيادة منظمة التحرير من "الشقيريين" الى فصائل الثورة الفلسطينية المعاصرة، وانتخاب المؤسس الخالد ياسرعرفات رئيسا للجنة التننفدية عام 1969..

لم يسبق أن دعا فصيل واحد، الى عقد المجلس الوطني دون أن يسبقه حركة نقاش ثم توافق، وكان المعروف أن يتم اقتراح لدعوة او مطالبة بذلك من قبل القيادة الفلسطينية (التي كانت) حاضرة الى ما قبل أكثر من عامين، عندما قرر الرئيس محمود عباس الغاء هذا الإطار لما بات يمثله "قيدا" على "فرديته المطلقة" واستخفافه بكل الإطر الوطنية الشرعية والتوافقية..

أن تخرج دعوة فتح، كقرار من مؤتمرها هو مؤشر لفرض "الاستعلائية العباسية" التي باتت منهجا رسميا لـ"الشرعية الرسمية المختطفة"، دون أدنى اهتمام أو مراعاة للتقاليد الوطنية للشركاء "التقليديين" في منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل المفترض أنها "شريكة في المشهد العام"، خاصة حركة حماس بعد أن اختارها عباس "الشريك السياسي البديل"، ترضية للمشيخة القطرية..

ولأن فتح قررت من طرف واحد، وباستهتار غير مسبوق، فإن الضرورة الوطنية تفترض تحركا سياسيا شاملا من أجل التصدي لأي محاولة جديدة لخطف "بقايا الشرعية" عبرعقد دعوة لمجلس وطني بمقاس "المنهج العباسي الجديد"..

بات ضرورة وطنية أن تسارع فصائل العمل لوطني جميعها، دون تصنيف لأن تلتقي لرسم ما يجب أن يكون لعقد المجلس الوطني في المستقبل، لإعادة "الحياة الى الشرعية المخطتفة والمعتقلة في سجن المقاطعة"..

عباس ألمح الى المجلس الوطني سيكون في مقر المقاطعة، وهو ما يمثل خطرا حقيقا على مستقبل الشرعية التمثيلية، فذلك يمنح دولة الاحتلال التدخل المباشر في عضوية المجلس الوطني، خاصة وأن هناك شخصيات ورموز لن يسمح لها أمن الاحتلال بذلك، وأي إداعاء من "الفرقة العباسية" ليس سوى كذب وخداع..ودون تعداد الأسماء والشخصيات، فإن القوى الوطنية تعلم يقينا ذلك..

إذا كان الحرص على عقد المجلس الوطني فوق أرض فلسطينية لتكن مدينة غزة هي مكان المجلس الوطني القادم، مما يمثل خطوة عملية لكسر الانقسام، وايضا اعادة الاعتبار لمكانتها بعد خطفها منذ العام 2007، والخطف هنا أمني من حماس واهمال من قيادة عباس..كما أنها كانت مكان أخر جلسة رسمية للمجلس الوطني عام 1996، دون حساب الطارئة بمن حضر، لانتخاب اعضاء في تنفيذية منظمة التحرير فقط عام 2009 في مقر لمقاطعة..

مكان عقد المجلس الوطني هو بدء المعركة الكبرى لحماية ما يمكن حمايته من "الشرعية الوطنية"..

وبالتأكيد، يأتي تشكيل لجنة تحضيرية للمجلس القادم كخطوة هامة، بحيث تشمل كل مكونات العمل الوطني، فصائل المنظمة دون اي استثناء، الى جانب حماس والجهاد وشخصيات وطنية، تلتقي في مقر اللجنة التنفيذية في غزة، وإن تعذر على الرئيس عباس المشاركة، ولا يرغب الذهاب الى غزة قبل تغيير الوضع القائم، ليكون مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان هو المكان، دون الغاء غزة كخيار في حال عدم مشاركة الرئيس عباس..

نعم، من هنا البداية التي يجب ان تصبح هي اساس اي دعوة لمجلس وطني جديد، وغيرها سيكون إكمال لمؤامرة تطل براسها لتكريس منهج وسياسية تيار "الهاتف المجهول والمقاومة الذكية" الذي بات هو الأخطر راهنا على المؤسسة الوطنية..

لتبدأ معركة حماية الشرعية الوطنية قبل أن يتسلل منهج "الاستعلائية السياسية" ومخاطره التدميرية على "القرار الوطني والمستقل" حقا عن دولة الكيان الاسرائيلي، وليس عن علاقة الإخوة والشراكة العربية"..

لتبدأ حركة الفعل لقبر مؤامرة تدمير الشرعية التمثيلية للشعب الفلسطيني..ولحصار تيار سرقة خيار الشعب في اعلان دولته التي اقرتها الأمم المتحدة عام 2012 خيارا عمليا بديلا لاستمرار خيار اطالة أمد الاحتلال عبر "الاتفاقات الانتقالية" التي تمثل عائقا حقيقيا امام مشروع الشعب التحرري..

لتبدأ حركة الفعل فورا لرسم ملامح مشروع مواجهة قوى التهويد والانفصال..

ملاحظة: كشف صحفي اسرائيلي ان محمود عباس سرب له وثيقة ان دحلان مسؤول عن قتل الخالد، هو إهانة لفتح ومؤتمرها..رئيس يقوم بتسرب وثائق كاذبة لا يمكن ان يكون محل ثقة وطنية!

تنويه خاص: غضب بيبي من انتخاب مروان قابله فرحه باسقاط سلطان..يا بيبي صعب كان تحقيق رغباتك خليها "ريقة ريقة"!

"اللقاء الثلاثي - إعلان موسكو"..صفعة للغرب وإهانة للعرب!

كتب حسن عصفور/ سيسجل التاريخ المعاصر أن يوم 20 ديسمبر 2016 دشن مرحلة سياسية جديدة لرسم ملامح "المشهد السياسي" العربي والدولي، ووضع "خريطة جديدة" لأسس تعامل إقليمي تردم بعضا من تلك التي سادت طويلا، بل وقد يشكل منعطفا لكسر حاجز بعض "الثوابت" القائمة في العلاقات المتداخلة عربيا ودوليا، ورسخ مكانة قوى "إقليمية" في رسم معادلة التغيير المتوقعة في المنطقة ومحيطها..

يوم 20 ديسمبر، شهدت العاصمة الروسية، ما يمكن وصفه بـ"الحدث التاريخي"، أو بعضا من "الإنقلاب التاريخي"، عندما التقى وزراء دفاع روسيا وتركيا وإيران، وبالتوازي وزراء خارجية ذات البلدان، لرسم ما أسموه لاحقا في "إعلان موسكو" بـ"خريطة طريق لحل الأزم السورية"، أكد أن "إيران وروسيا وتركيا تؤكد كليا احترامها لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها بصفتها دولة متعددة الأعراق والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية".

وأكد الوزراء الثلاثة قناعة دولهم بغياب حل عسكري للنزاع السوري، واعترافها بأهمية دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة، بناء على قرار 2254 لمجلس الأمن الدولي.

مضمون بيان "اللقاء الثلاثي" يكتسب أهمية خاصة لفرض مسار حل سياسي للأزمة السورية، وفقا لمبدأ قاطع هو "وحدة سوريا وإحترام سيادتها، وأنها دولة متعددة الأعراق والطوائف..ديمقراطية علمانية"...

الأهمية السياسية التاريخية لـ"إعلان موسكو" تبدأ بكونه وضع مسار ردم "المؤامرة الكبرى" التي بدأت مع تنفيذ الولايات المتحدة، وقوى اقليمية ومحلية مشروعها التقسيمي للمنطقة العربية، وإعادة رسم حدودها على قاعدة "الفك والتركيب" خدمة للمشروع الاستعماري الحديث، وتلك قضية مركزية وجب رؤيتها بما تستحق من أهمية في المسار العام..

وبالتأكيد، "اعلان موسكو" يمكنه اعتباره اقوى صفعة سياسية لدول التحالف الغربي منذ "انهيار الاتحاد السوفيتي" وسيطرة الولايات المتحدة سيطرة مطلقة على التحكم بحركة مسار الأحداث الكونية، دون حساب لردع أو قوة قادرة على الحد من "جبروت عام"، حاولت خلاله أن ترسم حدود الجغرافيا السياسية على قادة تدمير ما يمكن تدميره، وإعادة تركيب المدمر في سياق "الرؤية العامة للمصلحة الأمريكية - الغربية"، وكاد النجاح أن يتحقق لذلك المشروع في ظل "غياب الحضور الروسي"، بل وضعفه العام..

وحدث ما لم يكن ضمن الحساب، بثورة مصر في 30 يونيو 2013، لتكسر المعادلة وتعيد منح "الروح السياسية" لمواجهة "المؤامرة الكبرى"، ليس للمنطقة العربية، بل كانت عاملا حاسما في عودة القوة الروسية للحضور الفاعل، دعما لمصر ووقوة حيوية في سوريا..

ورغم القيمة التاريخية لـ"إعلان موسكو"، وما يمثله من "صفعة تاريخية للمؤامرة الكبرى"، لكنه كان ايضا، بشكل أو بآخر "صفعة سياسية للمنظومة الرسمية العربية" القائمة، والتي لم يكن لها أي حضور أو دور مباشر في صياغة الاعلان التاريخي، رغم انه مستند بالدرجة الأساسية على قضية عربية، كمدخل لفرض "معادلة جديدة"..

المفارقة التي تفرض ذاتها هو أن "المجموعة الرسمية العربية" كانت تلتقي بمجموعة الاتحاد الأوروبي لمناقشة تعاونا ما في قضايا ما، في حين كانت موسكو تشهد لقاءا إستثنائيا لوزراء خارجية ودفاع 3 دولة "غير عربية" لرسم مسار حل ورؤية لقضية عربية خالصة..

أن تغيب "الرسمية العربية"، أو اي من دولها عن "لقاء موسكو" بقيمته التاريخية، فتلك ليس سوى رسالة استخفاف بالقيمة السياسية للمنظومة الرسمية العربية، والتعامل وكأنها "غير ذي صلة" بالمسألة قيد البحث، وعل الموقف التركي الذي تخلى بكل صراحة عن مجمل مواقفه ضد سوريا، وإنقلب من صاحب الشرط الأول بأن الحل السياسي لن يكون مع الأسد، الى نسيان ذك كليا لصالح "وحدة أراضي سوريا وسلامتها وسيادتها"، لم يلتفت لتلك الدول الخليجية التي راهنت على دور تركي لضرب سوريا وتقسيمها واسقاط نظامها، فكانت

الصفعة التاريخية ما يمثل "حسرا وانحسارا" للدور العربي المستقبلي في التأثير على مسار القضايا الإقليمية..

ربما، تلعب مصر دورا خاصا ومميزا في اللحاق بحركة التأثير الاقليمي المقبلة، لو أكملت مسارها بفتح باب العمل مع أطراف "إعلان موسكو" من البوابة السورية، وتنتقل في العلاقة معها من مرحلة الى مرحلة جديدة، تكون رسالة لكل المحاور التي راهنت على "اخراج الدور العربي"من حل الأزمة السورية..مصر تستطيع وهي دون غيرها من يملك مقومات تلك الاستطاعة..

"إعلان موسكو" رسالة تستحق من "المنظومة الرسمية العربية" ، لو اريد لها أن تكون صاحبة مكانة وتأثير، أن تعيد قراءتها وفقا للمصلحة العليا وليس وفقا لحسابات "الثأر والانتقام"، فالمعاندة الذاتية لن تبني دولا ولن تمنح حضورا..

هل هناك أمل بذلك، ربما، لكن مصر دون غيرها وجب عليها أن تكون سباقة في قراءة الجديد، وتعمل به وليس عليه!

ملاحظة: مجمل "تهديدات فرقة صيبا" ردا على ما يشاع ان ادارة ترامب ستنقل سفارة بلادها من تل أبيب الى القدس، تثير كمية سخرية غير مسبوقة..تهديدات طق حنك لم تترافق مع أي خطوة عملية واحدة..والأنكى لم تدعو قيادة "طق الحنك" الي أي لقاء وطني أو عربي لبحث ذلك..في عار أكتر من هيك!

تنويه خاص: ليبرمان تقريبا أقر باغتيال المهندس التونسي محمد الزواري..طيب بعد هيك اعتراف ممكن "الرسمية الفلسطينية" بصفتها التمثيلية تستفيد من هيك كلام وتخاطب الجهات الدولية لملاحقة ليبرمان ودولته على تلك الجريمة..ام هي ما دخلها!

اليوم التالي لـ"حفلة النصر..."!

كتب حسن عصفور/ "احتفت" غالبية قوى الشعب الفلسطيني بما اعتبروه "نصرا ساحقا" على دولة الكيان الاسرائيلي بـ"تمرير أمريكا وبريطانيا" قرار 2334 حول الاستيطان في مجلس الأمن، والذي لهما دون غيرهما، يسجل خروج ذلك القرار الى النور، بعد "صفقة كاملة" في مبنى الخارجية الأمريكية بين وفد الرئيس محمود عباس وجون كيري وسوزان رايس..

الإحتفاء العام ليس دليلا على صواب القرار، لكن حدث الذي حدث، والقادم السياسي كفيل بما سيكون وجه الحقيقة السياسية التي أدت لـ"ولادة" قرار وصفته دوائر اسرائيلية معارضة بأنه "الصفعة الأهم" أمريكيا لنتنياهو، وبعضهم أعاد الى الذاكرة "صفعة كلينتون" لذات الشخص بعد محادثات "واي ريفر" 1998، عندما حاول نتنياهو خداع الرئيس الأمريكي كلينتون، بعد اتفاق حول تكملة الاجراءات التنفيذية لتطبيق بعضا من نصوص اتفاق أوسلو في الضفة، فكانت الصفعة باسقاطه في الانتخابات وحدث ذلك، بقيادة سفير واشنطن في تل أبيب مارتن إنديك، وقد كان أساقطا مذلا..

الآن حدث ما حدث، وبات الأمر "واقعا"، هل هناك خيارات رسمية للرئاسة الفلسطينية لـ"خطة عمل" لمواجهة المشروع الاحتلالي ضمن الشعار الذي أطلقه الرئيس عباس بأن يكون "عام 2017 عام إنهاء الاحتلال"..

ودون البقاء في "دوامة الصواب واللا صواب" في مضمون قرار 2334، لنقف ونفكر فيما هي "خطة العمل" المفترض بها أن تكون "جاهزة" أو العمل على أن تكون..

بالتأكيد، المعركة لن تبقى اسيرة مضمون القرار بعد أن بات "رقما مضافا لأرقام قرارت مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية والاستيطان والقدس والجدار العازل"، ولذا تفرض الضرورة السياسية الذهاب الى بلورة "خطة المواجهة الوطنية"، التي لن تكتمل دون عمل حقيقي لوحدة وطنية كاملة، أو وحدة وطنية فاعلة على أقل تقديرممكن..

معركة ما بعد "القرار التاريخي" كما تدعي الرئاسة الفلسطينية أكثر صعوبة من ما قبلها، حيث تتجه حكومة الارهاب في دولة الكيان الى القيام بخطوات عملية لمواجهة "القرار النظري"، فهل هناك أي ملامح استعداد وطنية فلسطينية لتلك "المعركة"..

مؤشرات خطاب الرئيس محمود عباس في بيت لحم لا تمنح وجود أي فرصة لبحث صياغة خطة مواجهة وطنية شاملة، فخيار الرئيس المعلن هو "خيار المفاوضات" وليس غيره، حيث سارع بكشف "الهدف" الذي كان وراء "صفقة كيري - عباس" لـ"تمرير القرار"، بأنه يرمي الى العودة الى المفاوضات، وفقا لكلمته في ليلة عيد الميلاد ببيت لحم، يستبق عقد "مؤتمر باريس" في العام القادم، و"الترتيبات الخاصة بلقاء "قمة ثنائية عباسية اسرائيلية".

خيار لم يعد له قيمة سياسية عملية، ودون الخوض في تفاصيل لا جدوى "الخيار العباسي التفاوضي"، هل ستقف قوى الشعب مكتفية بحفلة الاتفاء بالقرار..

هل هناك فرصة لبحث "خيارات انهاء الاحتلال"، وكيف يمكن صياغتها وسبل تنفيذها، هل ستوافق القوى على أن يتم استبدال حركة عمل "الشراكة الوطنية" من اللقاءات العملية الى "لقاءات التواصل الاجتماعي"، ويتم تبادل "أفكار المواجهة وصياغة خطة انهاء الاحتلال" عبر تلك الوسائل (فيس بوك وواتس آب)..

هل تصبح تلك الوسائل هي السبيل "الأصوب" لاستكمال ما بات يعرف بـ"عملية المصالحة" التي فقدت كل قيمة لها من جراء سلوك "قطبي الكارثة"..

ومن حيث المبدأ، هل يريد الرئيس عباس الموافقة على بلورة "خطة مواجهة" للقادم السياسي، حتى لو تراجع الرئيس عباس عن اعتبار عام 2017 عام انهاء الاحتلال، والاكتفاء بما هو منع مزيد من "حركة التهويد واقامة أسس مملكة يهودا والسامرا وتهويد القدس" وتنفيذ مشروع فصل قطاع غزة عن شمال بقايا الوطن..

في اليوم التالي للقرار، ماذا ستفعل "القيادة الرسمية الفلسطينية" - افتراضا انها لا تزال قائمة -، في ظل احتمالات محددة، لو قام الرئيس الأمريكي المنتخب بتنفيذ

وعده بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس الغربية "كطريق التفافي"، خطوة باتت احتمالا ممكنا، فما هو الرد الرسمي عليها، انكتفي بما قاله صائب عريقات أنه سيقدم استقالته من "الوظيفة الدائمة" - كبير المفاوضين - ويترك "الشعب بلا مفاوض"، أم أن هناك خطة سرية لفتح باب "مواجهة شعبية شاملة"..

وما سيكون الرد على أي قرار لحكومة الارهاب الاسرائيلية تجاه الاعلان عن "ضم مستوطنات" وتوسيع حركة البناء الاستيطاني..

ودون التفكير بمزيد من الخطوات المنتوقعة، هل ستكتفي الرئاسة - القيادة والفصائل بالحديث أن تلك الخطوات تخالف القرار 2334، والصراخ الدائم على اعتبار تلك الخطوات بأنها "غير شرعية"..ونقف لنتفرج على كيفية تنفذ المخطط المعادي ضمن حفلة لطم سياسية جديدة..

القرار للمحتفين لا يقدم خطوة واحدة لمواجهة المشروع العدواني، وهو ليس سوى قرار أقل من اي قرار سابق لذات المؤسسة، لكن ليس تلك القضية، بل هو ما سيكون في اليوم التالي..

هل من جواب..ام لا زال في الوقت بقية لإكمال "الاحتفاء والزهو بالنصر التاريخي"..وعلى المتضرر أن يعود ثانية الى مجلس الأمن..

العدوانية مستمرة ومواجهتها لا تزال "حائرة" أو "تائهة" بحث عن "مفاوضات جديدة" يوما ما في مكان ما..

ويبدو أن "اليوم التالي" لا زال لم يأت بعد لفرقة المحتفين نصرا"!

ملاحظة: البعض الفلسطيني أعلن غضبه على عدم معرفته بمشروع القرار ونصه الا من الاعلام..فجأة يكتشف أنه "قرار تاريخي"..معقول هيك ناس ممكن تكون قادرة على صياغة "اليوم التالي... كذبة كانون"!

تنويه خاص: ليت فرقة عباس الماسية تشرح للشعب الفلسطيني هل تقرير الرباعية الدولية المطالب بـ"وحدة فتح" أصبح "منجزا للقرار المستقل"..الاستغباء لن يدوم تأكدوا!

"إنتفاضة حب" فلسطينية لمصر.. رسالة سياسية مركبة!

كتب حسن عصفور/ ليست المرة الأولى التي تضرب قوى الإرهاب داخل مصر، فما حدث من تفجير ارهابي يوم 11 ديسمبر ضد الكنيسة المرقسية، هو جزء من "مخطط تآمري" بات "خيارا بديلا"، المؤامرة الكبرى التي رسمها المشروع الأمريكي للمنطقة العربية..الارهاب هو السلاح البديل كمحاوولة تعويضة عن الخسارة الأكبر التي أفقدت مشروعهم توازنه على طريق الخلاص منه نهائيا، ومعه أدواته التنفيذية والتمويلية..

لذا ما حدث ارهابا ضد الكنيسة هو حلقة لاحقة وسابقة لمخطط لن يتوقف سريعا، لكن الأهم الذي برز سريعا نتيجة الفعلة الارهابية هو تلك الهبة الشعبية في "حب مصر" التي فجرها الحادث الارهابي، وكي لا نستمر في التعامل مع الفعل الارهابي، وجب الانتباه لما كان خارج حسابات الفاعلين، وبالمناسبة كل المؤشرات تشير الى المتهم الحقيقي الذي يعمل ليلا وليلا لنشره، متهم معلوم ومفضوح ولا يحتاج الى أي جهد أمني خارق..آن أوان حسابه!

المفاجأة الأهم بعد الجريمة الارهابية، هو ما شهدته فلسطين، وطنا وشتاتا من "إنتفاضة حب للشقيقة الكبرى مصر"، انتفاضة تأييد ودعم غير مسبوقة، طالت كل ما هو "حي سياسي" في النسيج الوطني، بل انها تكررت باشكال مختلفة، من ذات الفصائل، في تجسيد وحدوي فقدته فلسطين من زمن بعيد، خاصة زمن النكبة الانقسامية، بل يمكن القول أنه مشهد لم يماثل مشهدا في "حب مصر"..عبر سنوات ما بعد رحيل الخالد جمال عبد الناصر!

كان لافتا الإدانة والتأييد في آن، يمكن وصفها بحالة وحدوية تمناها الشعب الفلسطيني أن تكون هي الحاضر الدائم، لتصبح حقيقة سياسية لهزيمة المشروع المضاد الذي يعمل للنيل من مشروع فلسطين الوطني..

وبقدر ما لرفض الارهاب من أهمية سياسية للشعب الفلسطيني، من يدفع الثمن الأبرز لارهاب دولة عدوانية تمثل الحالة المقابلة لـ"الداعشية السياسية"، مهما تلونت خداعا وكذبا، فتلك الانتفاضة الفلسطينية لا تقتصر على تضامن المتضررين من الارهاب، بقد ما تمثل تقديرا وإداركا لما يحمله ذلك من خطر على مصر الدور والمكان..

رسائل "إنتفاضة الحب الفلسطينية لمصر" ترتبط بالتاريخ قبل الجغرافيا، فما لمصر في فلسطين يفوق أي دور وحضور لبلد عربي، تاريخ خاص ومتميز بعضه جغرافيا وبعضه مسؤولية سياسية، ولذا هناك إدراك عام له، حتى وإن التبس عند بعض أطراف النسيج الفلسطيني بحكم "الايدلوجيا" لكنه يبقى الحاضر الأهم..

رسالة فلسطينية شاملة، ان مصر هي الرافعة التي بها يكون حضور فلسطين قويا، وبدونها تدخل حركة الشعب تيها سياسيا، يصبح مع تحقيق نصر على العدو الوطني مهمة خارج القدرة الممكنة، وفقا لمعادلة الصراع..

رسالة الحب الفلسطينية لمصر، هي رسالة وحدة مصير خارج أي حسابات لبعض من هناك في الداخل المصري المحرض على الفلسطيني بلا تفكير ويتعمد الخلط بين مظهر ومشهد، بأشكال متباينة لكنها ترمي عمليا لقطع صلة لا مكان لقطعها، كما هي رسالة للبعض الفلسطيني ألذي أصيب بعمى وحول سياسي عندما تظاهر بـ"تحدي سياسي" للشقيقة الكبرى، أو "تظاهر بغباء سياسي" تأييدا لبعض متآمر على مصر..

رسالة حب فلسطينية تعلن أن مصر هي السند السياسي، وعامود الخيمة العربية لكسر ظهر المؤامرة التقسيمية الأخطر منذ مؤامرة سايكس بيكو..

رسالة حب فلسطينية الى مصر، أملا ورغبة في بقاء مصر جدارا واقيا لفلسطين التي تعيش مرحلة هي الأكثر تيها سياسيا، وتشرذما يمثل بابا لعبور التهويد والانفصال..

رسالة حب فلسطينية الى مصر الدور المرتقب في "لم شمل الذات الوطنية" بعد كارثة الانقسام المستمر منذ عشرة أعوام، وبدون مصر الدور والمقام لن يرى أي مشروع لـ"لم الشمل الوطني" نورا وإشراقا في مواجهة "الظلامية السياسية" السائدة راهنا..

انتفاضة حب فلسطينية الى مصر تتجاوز كل تأييد تقليدي..بل هو الأوسع حضورا والأشمل تجسيدا لكل مكونات النسيج الوطني الفلسطيني..

رسالة حب فلسطينية الى مصر نريدها أن تكون قاعدة انطلاق لاحتضان مصر مكونات العمل الوطني من أجل وضع نهاية للكارثة الانقسامية..

رسالة حب فلسطينية الى مصر دون أي "مكياج سياسي" هي الحقيقة التي يجب أن تكون وغيرها الى زوال..

تحيا مصر حصنا لفلسطين!

ملاحظة: كان الأمل ان تكون مناسبات الاحتفالات الفصائلية في ذكرى انطلاقتها مناسبة "توحيدية" وليس غيرها..ملامح الاحتفالات رسائل ليست مشجعة..هل نأمل تصويبا فيما هو قادم "احتفالا"!

تنويه خاص: ما أن تم الاعلان عن لقاء فتحاوي حمساوي وبعض فلسطيني آخر في جنيف حتى دبت "السخرية العامة"..وطبعا رد هزلي على سلوك أكثر هزالة ممن يبحثون مكانا للقاء، وكأن النكبة باتت مكانا وليس نصا وموقفا!

انتفاضة سياسية في مواجهة "الفردية" آن أوانها!

كتب حسن عصفور/ تمكن الرئيس محمود عباس من "فرض النهج الفردي المطلق" لعمل المؤسسة الرسمية الفلسطينية، مستندا الى قوى خفية، البعض الفلسطيني يشير لها صراحة وغيره يهمهم بها تحسبا لعقوبات لم تعد مجهولة..

الفردية المطلقة للرئيس عباس، باتت "واقعا سياسيا" لا يحتاج للبحث والتنقيب، تتمثل صورتها الأبرز في تجميد عمل مؤسسات منظمة التحرير كافة، وتحريكها وفق رغبته الشخصية دون أي اهتمام بالمسألة الوطنية العامة، مختبئا تحت "خيمة الانقسام الكارثي" الذي بات هو أكثر حرصا من حماس على استمراره، لمواصلة " الفردية الكاملة والتحكم بالقرار السياسي وفقا لحسابات خاصة جدا"..

ومع ان المشهد السياسي العام، الوطني والإقليمي والدولي، يتطلب "حركة فعل مستدامة" و"إنتفاضة فعل حقيقي" للرد على ما يتعلق بالقضية الوطنية ومشاريع

باتت في "السوق السياسي" واضحة كل الوضوح، يصر الرئيس عباس على فرديته التي لا سابق لها فلسطينيا..

الاستفادة الأبرز أو المصلحة السياسية الأهم للرئيس عباس من الانقسام، تمثل في تجميد المؤسسة التشريعية في السلطة الوطنية طوال عشر سنوات تحت ذريعة الانقسام، لم ينتج سوى "ثمار ضارة وسامة" لعمل المؤسسة الوطنية، والتجميد هنا أحالها الى مؤسسة فاقدة الصلاحية مقابل منح الصلاحية الكلية للرئيس عباس، الذي إستعمل تلك الصلاحيات في غير محلها، بل وبالتضاد مع المصلحة الوطنية العليا..

تجميد المجلس التشريعي، لو كان حقا لحماية القرار الوطني من الخطف بعد انقلاب حماسكما زعم عباس وفرقته، كان له أن يتم تعويضه بتنشيط دور ومكانة المجلس المركزي لمنظمة التحرير، لممارسة دور "رقيب مؤقت" على عمل السلطة الوطنية، خاصة وأن منظمة التحرير هي المرجعية العليا للسلطة، والمجلس المركزي يضم ممثلين عن كل القوى الفلسطينية، حتى وإن كان التمثيل ليس "تمثيلا موضوعيا" لوزن القوى الحديث، وخاصة حركتي حماس والجهاد الاسلامي..

لكن الرئيس عباس تعمد ايضا شطب دور المجلس المركزي، منذ أن قرر تحديد العلاقة مع دولة الكيان ووقف التنسيق الأمني معها، وتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة وضع الخطط المناسبة لاعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة عام 2012 رقم 19/ 67، الذي تفتخر "الفرقة العباسية" بأنه منجز تاريخي للرئيس..وهو فعلا منجز لكن صاحبه قرر إعدامه وكأنه "منجز لقيط"!

كان الاعتقاد، ان يلجأ الرئيس عباس لـ"تغطية فرديته المطلقة" بالذهاب لتنشيط دور اللجنة التنفيذية كقيادة سياسية للشعب الفلسطيني، خاصة بعد أن نجح في انقلابه غير القانوني بتعيين امين سر لها من بين أعضاء "فرقته الماسية" والتخلص من ياسر عبدربه بمكانته التاريخية في اللجنة التنفيذية، والتي تسبق عضوية الرئيس بثمان سنوات على الأقل..

وبعد عقد عدد من "اللقاءات" لها لتعزيز مكانة "أمين سرها"، وجد أنها بدأت تطالب بتنفيذ قرارات المجلس المركزي وسبل تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول

دولة فلسطين، رغم ان كاتبها هو أمين سره، لغاية غير التنفيذ، ومع ذلك اعتبرها الرئيس عباس تمثل عنصر تشويش سياسي على ما قرره في عدم الاشتباك مع دولة الكيان والولايات المتحدة بأي مظهر سياسي كان، خاصة في مسألة اعلان الدولة وتحديد العلاقة ووقف التنسيق الأمني مع سلطة الاحتلال، باعتبارها قرارات لا بد من الالتزام بها، واي بيان يعيد التذكير بها وهذا "صداع وجب استئصاله كليا من جدول عمل الرئيس السياسي"..

وقبل ايام أرسل الرئيس عباس "المنتهي الصلاحية كرئيس للسلطة بحكم القانون الأساسي حيث مضى على الانتخاب 11 عام"، وفدا الى امريكا وعاد الوفد بفضيحة سياسية كبرى، كشفته خارجية امريكا بعد ان مارس امين سر التنفيذية أسوأ عملية تضليل ممكنة، بحديث عن "حوار استراتيجي" مع ادارة لا تملك من أمرها شيئا، مقابل اغفال أي علاقة مع القادمة..

وساعات بعد "اعلان عريقات التاريخي" خرجت الادارة الامريكية القادمة لتعلن عن تعيين سفيرها في تل أبيب "صهيوني" يفوق صهيونية أنديك وروس، مستوطن الثقافة والانتماء، ما يكشف حقيقة "الدجل السياسي" لفرقة عباس السياسية..ولو كان هناك مؤسسة رقابية لن تبقي عريقات يوما في منصبه وتحاسب من أرسله، لكن "لو" باتت فعل شيطاني في العهد العباسي"!

ولأن الخطر يتسارع على القضية الوطنية بات من الضرورة "إنتفاضة سياسية فلسطينية" لحماية المؤسسة الشرعية واعادة دورها "المخطوف عباسيا" كضرورة لا بد منها لمواجهة "المؤامرة" وقبرها..لم يعد الصمت ممكنا على "هزالة دور المؤسسة الشرعية" فذلك يفتح الباب موضوعيا لآخر ينتظر..

وعلى الجميع التفكير مليا أن الثورة الفلسطينية المعاصرة ورثت "الشقيرية" المريضة بفعلها الكفاحي..ويبدو أن هناك من يريد "تمويت الشرعية الكفاحية الفلسطينية" لـ"بديل يتم صناعته في مطبخ "المقاومة الذكية"..

هل تنتفض مكونات منظمة التحرير من أجل حماية ما يمكن حمايته من "بقايا المشروع الوطني"..فلم يعد مجديا القول والتهديد الذي بات سخفيا مزريا في مواجهة "قطار تهويد الأرض السريع"..فلسطين فوق الجميع شاء من شاء وابى من أبي ومن يقف عقبة أمامها الى جهنم السياسي وبئس المصير!

ملاحظة: الى السادة أعضاء اللجنة التنفيذية هل قرأتم نص المشروع المقدم الى مجلس الأمن بخصوص الاستيطان، وهل قرانتم بينه والقديم..بضع دقائق قراءة ستجدوا أن هناك مصائب سياسية بالنسخة الحديثة مقارنة بالتي سبقت!

تنويه خاص: ان يتقدم عضو الرجوب مركزية فتح برؤيته الخاصة بعد انتخابه عبر موقع عبري يمثل "وكسة سياسية"..حتى لو كان ثمن ما قاله أن يمنحه الموقع العبري لقب "الرجل الثاني" في فتح..أي مشهد نعيش في هذا الزمن الأعجب!

حماس تستعد لما بعد عباس..فهل تنجح!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد هناك ما يمكن اعتباره كشفا لـ "أسرار خاصة"، في أن "مرحلة ما بعد عباس" قد بدأت تزحف سريعا الى الواقع الفلسطيني، وأن "أطراف" عدة أخذت في الاستعداد عبر "أدوات" لخدمة مشروعها الخاص، ولكن المفارقة الأخطر أن الصراع على ما بعد عباس يخرج عن السياق المفترض به أن يكون "سياقا متفقا عليه" وضمن "رؤية وطنية مشتركة"..

"ما بعد عباس"، بات سباقا ملموسا تتنازعه أطراف عدة، لكن الأساس يبرز في طرفي "القوة العملية" في جناحي "بقايا الوطن" بالضفة حيث دولة الاحتلال، وقطاع غزة حيث سيطرة حماس الأمنية..بينما لا حضور ولا دور ملموس لـ"الشرعية الرسمية"، المفترض انها صاحبة "الولاية القانونية - السياسية" لترتيب النظام السياسي الفلسطيني..

الرئيس محمود عباس، لا يريد المبادرة نحو "حماية بقايا الشرعية الرسمية"، التي هي دون غيرها كفيل بمواصلة المسار الوطني واستكمال تحقيق البرنامج نحو الخلاص من المحتل واقامة دولة فلسطين فوق بعض فلسطين، ضمن الممكن السياسي..

الاصرار على إضعاف مؤسسات منظمة التحرير وتبيانها وكأنها باتت "عالة سياسية" بلا أي دور أو قيمة سياسية، أظهرها مؤسسة غير ذي صلة بالشعب

الفلسطيني، بل أن "السخرية" من مسمياتها باتت حاضرة بقوة في الواقع الراهن، خاصة مع أي بيان أو تصريح يتعلق باللجة التنفيذية لمنظمة اللتحرير، التي نجح الرئيس عباس نجاحا غير منظور في الغاء دورها وحضورها بل وأي احترام لها، خاصة منذ أن فرض بالقوة الجبرية أمينا لسرها يعمل ضمن "سياسة الريموت كنترول العباسية"..

وليس هناك دليلا أوضح على كيفية فعله لانهاك – انهاء الرسمية الفلسطينية من عرضه عقد مجلس وطني في رام الله ، دليل أنه يرمي بتلك الرسمية الى الهلاك السياسي، وتسليمها لمن يستطيع جهدا!

وكي لا يقال أن ذلك تجاوز سياسي، نطالب مؤسسة الرئيس عباس الأمنية قبل السياسية، أن تجري استطلاعا خاصا حول معرفة الشباب الفلسطيني بمؤسسات المنظمة، أسماءا واشاخصا، ولو تجاوزت النسبة الـ10% من الداخل الفلسطيني له حق الفخر بنصره المبين..

تغييب المؤسسة الرسمية ليس هروبا من "مواجهة المعارضة"، بل جزءا من "إنهاك المؤسسة الضامنة" للشرعية بما يساهم في تمرير مشروع الفوضى لما بعد عباس، والذي باتت دولة الاحتلال تعمل له وتتعامل وفقا لكونه قائم قادم..

دولة الاحتلال، لم تعد تخفي تلك الحقيقة السياسية، بأن الفوضى هي المنتج الذي سيورثه عباس في الضفة الغربية، ولذا بدات في وضع الترتيبات الأمنية - العسكرية لتلك المرحلة، وبالقطع منها إعادة "السيطرة الكلية" على الواقع في شمال "بقايا الوطن"، وترتيب المعادلة السياسية وفقا لذلك، بما فيها التعامل مع "الشخصيات" التي تراها قادرة أن تكون جزءا من قوة تنفيذ مخططها، وتلك مسألة باتت تعمل لها أطراف عربية ودولية مع بعض الشخصيات "الوضيعة" وطنيا خاصة على ضوء نتائج مؤتمر فتح السابع..

ولأن حركة فتح، تعيش "أزمة سياسية - تنظيمية" تتجاوز كثيرا تلك "الابتسامات الواهية" التي خرجت بعد انتهاء المؤتمر السابع ، فإن حركة حماس لم تترك الوقت يسرقها، وبدأت في اعادة ترتيب أوراقها لـ"مرحلة ما بعد عباس"، خاصة وأنها على صلة بأطراف عربية ودولية لها قنوات اتصال مفتوحة مع دولة

لكيان، وهناك حركة "تنسيق غير مسبوقة" في هذا الإطار، وبقنوات سرية مع مكونات فتحاوية تستخدم "مكانة عباس الرسمية" لتمرير بعضا من مخططها..

حماس تسارع الآن، وعبر أكثر من مظهر لترتيب ما لها لاحقا، رغم "أزمتها الداخلية"، وما يعتري موقفها السياسي من اشكالية عامة، ودور لا يتفق والمزاج الفلسطيني العام، لكن سلوك عباس منحها قوة لفعل خاص، تمكنت من الاستفادة منه بالقدر الممكن..ولذا تسارع من أجل "قفط ما يمكن قطفه"!

حماس، تحاول أن تعيد "تبيض" صورتها السياسية، فكانت ذكرى اعلانها قبل 29 عاما البوابة المناسبة لتمرير "حركة التبيض السياسية"، وبالغت بشكل غير مسبوق في القيام بتلك المهرجانات في مدن قطاع غزة، وبعض مدن الضفة، وكان المهرجان "الأهم" لها ليس مهرجان الاستعراض العددي في مدينة غزة، والذي وصل "هوس" بعضهم القول بأن قطاع غزة ضاق بأنصار حماس، بل كان مهرجان رام الله الذي حضره عضو مركزية فتحاوي ومسؤول فصيل مقرب من عباس، وخاطبهم مشعل من الدوحة، مقرا للمرة الأولى أن منظمة التحرير هي الممثل والمرجعية، لكنها بحاجة لتعديل وتطوير لتضم الكل الفلسطيني..

رسالة قاطعة، أن حماس بدأت تعد عدتها للمستقبل السياسي، سواء عقد المجلس الوطني أم لم يعقد، وستعمل هي لاحقا على دفع عقد المجلس ضمن "شروط" قد تجد توافقا عاما..

حماس تعلم يقينا أن أزمة فتح أكثر عمقا من حديث بعض قادتها، لذا لن تتركها تمر عبورا، وستعمل بالممكن المتاح لها لتستفيد منها في الضفة والقطاع وخارج الوطن..

حماس تدرك أن علاقة عباس بمصر والأردن لن تعود الى سابق عهدها مهما زينت مؤسسة عباس الكلام، وتلك ليس معادلة خفيفة، فمصر والأردن هما الثقل المركزي ولا يوازيه أي دور سعودي في الجوهر السياسي، فالمال ليس كافيا لتغيير جوهر معادلة المكان السياسي..

حماس ترسل رسائل الى مصر، ولن يكون مفاجئا أن تتقدم بكل ما يمكن أن يسهل ازالة عقبات تطور العلاقة، خاصة من القوة النامية في قطاع غزة، رفضا للعرقلة القطرية لتلك العلاقة، فجمهور حماس الغزي وقواتها العسكرية لن تسمح بالتشويش من أي طرف على تطور العلاقة مع مصر، بكل جوانبها لقيمة ذلك على مكانة حماس أولا، ولتبيان أنها ليست حركة اخوانية مغلقة، بل أنها تتجه لتعيد صياغة ذاتها كحركة وطنية فلسطينية..

حماس تدرك يقينا أن محمود عباس وفريقه لن يتجاوزا "أزمتهم"، ولن يجرؤوا على كسر "معادلة التنسيق الأمني" بكل شمولها السياسي مع دولة الكيان، ولن يجرؤ عباس في خلق "صدام عام" باعلان دولة فلسطين باعتبارها السلاح الأهم لقطع الطريق على مشروع الفوضى التهويدي والانفصال القسري السياسي..

حماس دون غيرها تستعد للقادم، رغم "خطاياها الكارثية"، لكن "المسار العباسي" يمنحها "القا صناعيا مؤقتا"..

حماس تستعد وغيرها ما بين مرتبك وملتبس ومنتظر وتائه، أو ما هو أخطر..

حماس تعمل على "خطف الرسمية الفلسطينية" ما بعد "العهد العباسي"..فهل تنجح وفقا لما ورد أعلاه، تلك هي المسألة!

ملاحظة: آخر كلمات الشهيد أحمد الخروبي فجر اليوم 22 ديسمبر ستبقى خالدة: "صراخ الشرفاء لا يسمعه الساقطون"..وهل أبلغ تكثيفا من هذا الكلام منتظرا فداء وطن..سلاما لروحك وخالدا كلامك يا أحمد!

تنويه خاص: تبني جبهة النصرة اغتيال السفير الروسي في تركيا يلقي بشهبة واضحة على داعميها: قطر والسعودية وأردوغان..ماذا سيكون القول بعد البيان..لنتفرج قليلا على مهازلهم!

زيارة "البطة العرجاء" وقت ضائع ..وتضليل يا صائب!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام تم الكشف عن زيارة سيقوم بها وفد من حركة فتح الى الولايات المتحدة أثر زيارة القنصل الأمريكي الى مقر الريس محمود عباس، ليبحث تبعات ما بعد المؤتمر الفتحاوي، خاصة وأن نتائجه فتحت "جروحا عميقة" سواء لجهة النتائج المثيرة في عضوية اللجنة المركزية وإسقاط ممثلي القدس وشخصيات ذات وزن سياسي، او المجلس الثوري وما خلفته النتائج من رد فعل غاضبة جدا، خاصة في مخيمات الضفة وقطاع غزة، ما آثار "مخاوف" لدى سلطة الاحتلال من أثر ذلك على "الأمن العام والخاص"..

زيارة وفد فتحاوي برئاسة عضو اللجنة المركزية لفتح صائب عريقات ومدير المخابرات العامة ماجد فرج، يكشف عن الطبيعة السياسية الأمنية للوفد، وأنه وفد لفصيل وليس وفدا فلسطينيا، خاصة وانه مكون حصرا من "الفصيل الحاكم"..

الزيارة لا صلة لها، بأي مسالة تتعلق بجوهر القضية الفلسطينية أو مشروع قرار سيقدم لمجلس الأمن حول الاستيطان، كما زعم عريقات في تصريحات يوم السبت 10 ديسمبر للإذاعة الفلسطينية، وزاد من "التضليل السياسي" ما يفضح الحقيقة الغائبة التي أخفاها، عندما تحدث عن "حوار استراتيجي" مع إدارة أوباما الأول منذ عام 1994 ..

باختصار، لو أن الوفد له صلة بمشروع الاستيطان، كان يجب أن يكون وزير الخارجية صاحب الصلة المباشرة ضمن الوفد الذاهب الى واشنطن، أو ممثل منظمة التحرير في الأمم المتحدة المتابع لذلك الملف، ولو كان حقا يبحث "حوارا استرايجيا" مع الادارة الأمريكية لكان وفد ممثل للمنظمة التحرير بما يشمل غير ممثلي "الفصيل الحاكم" وبقرار من اللجنة التنفيذية باعتبارها صاحب القرار..

وإفتراضا أنه قال بعضا من الحقيقة، هل هناك قرار من القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني (اللجنة التنفيذية) يطالب بـ"حوار استراتيجي" مع الولايات المتحدة، وهل تم وضع أسس ذلك الحوار والاتفاق عليها، ومضمونه واللجنة التي ستديره، وهل قررت هي تشكيلة الوفد، وأغفلت اي تمثيل غير فتحاوي وقررت ضم مدير المخابرات وشطب وزير الخارجية..

لأن كل ذلك لم يحدث، فالحقيقة أنه لا يوجد أي قضية تتعلق بما قاله عريقات، بل هو وفد فتحاوي يبحث مسائل فتحاوية مع واشنطن، ومنها كيفية مواجهة "توتر" علاقة الرئيس محمود عباس بغالبية الدول العربية من جهة، وبحث تعزيز قوات أمن السلطة في المرحلة المقبلة، الى جانب العمل على مناشدة أمريكا التدخل مع بعض الدول العربية لاعادة الدعم المالي، وخاصة العربية السعودية التي أوقفته منذ أشهر، رغم بيان عباس لصالحها قبل أيام في معركة اليمن..

وقبل هذا وذاك، وحقيقة "الزيارة الأمنية" بغطاء سياسي، فأن أي متابع ساذج للوضع الأمريكي يدرك تماما أنه لا يمكن للإدارة الحالية المنتهية الصلاحية، أن تأخذ "قرارا استراتيجيا"، وعليه تم اطلاق لقب "البطة العرجاء" على الادارات الأمريكية المنتيهة الصلاحية انتظارا لاستلام إدارة جديدة..

كما أنه المتابعين للشأن السياسي الأمريكي يعلمون يقينا، أن اي قرار لا تراه الادارة القادمة مناسبا لرؤياها، سيتم التخلي عنه بـ"جرة قلم"، ولا نظن أن "حوار وفد عباس الأمني" مع إدارة أوباما سيكون أكثر قيمة وأهمية من الاتفاق النووي الذي قال الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، ان يدرس الغاءه..

أن يخترع" الوفد العباسي" مهاما "إستراتيجية" لتبرير سفره للتنسيق الخاص مع واشنطن، فتلك هي المصيبة الكبرى التي تكشف أن قادمنا السياسي في ظل هذه "الإدارة العباسية" أساسه "الخداع والوهم والتضليل"، ويكشف أن طريق "القرار المستقل" تبدأ خطواتها من "البيت الأبيض"..!

لم يكن مطلوبا من "وفد عباس الأمني"، ان يعلن عما سيبحث ما دامت هي جزء من علاقة خاصة بين "فتح الجديدة" و"ادارة امريكية راحلة"، بل كان بالامكان القول أنها زيارة في اطار تقديم الشكر للإدارة الأمريكية عن دورها في توفير "شروط وضمانات مؤتمر فتح السابع"..أو لبحث اسس "المقاومة الذكية" التي ستكون "السلاح العملي" لتلك القيادة قادم الأيام"، ووجب مناقشة أدواتها مع واشنطن!

ليس هكذا تورد الإبل يا سادة..قليل من الاحترام لا يعيبكم..لكن الزيف والتضليل والخداع هو العيب بذاته!

ملاحظة: تصريحات الليكودي ديفيد بيتان حول مشاركة أبناء فلسطين 48 في الانتخابات هي النموذج الحقيقي لعنصرية دولة الكيان..بالمناسبة ننتظر ردا أكثر من بيان من قبل الجامعة العربية ..العنصرية القائمة ليست ضد الفلسطيني بل ضد العربي كعربي..ممكن ابو الغيط أم هاي تقيلة عليك!

تنويه خاص: جماعة حماس بيزعلوا لما نقلهم تواضعوا، وكأنهم فصيل من "الملائكة"، رغم ان "التواضع" هي السمة الأولى للمؤمن اي كان مذهبه ودينه..طيب شو نقول في تصريحات حماد الصاروخية عابرة قارة غزة..في أكثر من هيك سرحان..!

"عقاب مالي بريطاني" بعد "وعد محمود"!

كتب حسن عصفور/ في إجراء قد يبدو "مفاجئا"، وضعت الحكومة البريطانية "قواعد جديدة" للدعم المالي المفترض تقديمه لدعم موزانة السلطة الفلسطينية، من " أجل الحفاظ على الاستقرار، توفير الخدمات الأساسية، وبناء وتعزيز المؤسسات اللازمة لتطبيق حل الدولتين"، وفقا للبيان.

القواعد البريطانية المفاجئة، تضع تمييزا واضحا في أسس خاصة للرواتب التي تسددها من مبلغ حدد قيمته بـ25 مليون جنيه استرليني، الأسس المعلنة، يبدو أنها جزء من ترتيبات خاصة تبحثها دول الاتحاد الأوروبي، ترتكز أساسا على تمييز واضح بين مجموع الموظفين، بل ووضع شروطا لم تكن جزءا من السياسة المالية في السنوات السابقة..

بريطانيا، قالت بشكل قاطع، ان الرواتب فقط لموظفي قطاعي التعليم والصحة الموافق عليها أوروبيا، ولن يتم تمويل رواتب الموظفين العموميين للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة الذين لم يتمكنوا من العمل". كما انها حددت ذلك " بتقييم إصلاحات الإدارة المالية العامة، والتي سيتوجب على السلطة الفلسطينية اظهار تقدم فيها حتى يتم تأكيد كامل الدفعات البريطانية المستقبلية".

ما أعلنته الحكومة البريطانية يمثل رسالة سياسية تحمل في طياتها "إهانة خاصة"، حيث هي من يقرر لمن تدفع وتختار الموظفين الذين تعتقد أن "أموالها يجب أن تذهب اليهم"، بل وفوق ذلك وضعت "فيتو" صريح جدا على كل أبناء قطاع غزة العاملين في السلطة الوطنية، ولا يمارسون العمل بعد انقلاب حماس، رغم انهم الأكثر تضررا من ذلك الوضع القائم..

القواعد البريطانية، اشارت رفضها أن تذهب أموالها الى منفذي عمليات المقاومة بكل مظاهرها، ولإسرهم أيضا، باعتار ذلك يمثل "إزعاجا" لدولة الكيان الاسرائيلي، ويبدو أن حكومة صاحبة الجلالة ترى المقاومة الفلسطينية شكلا متعاكسا مع "عملية السلام" و"حل الدوليتن"، حتى لو انتهت العملية وتعطل "الحل"، لكنها تحتفظ بحقها في مطاردة مقاومي الاحتلال..

في سياق التوقيت الزمني لهذه "الأسس البريطانية "، قد يبدو ملفتا أن الرئيس محمود عباس ألقى "خطابا عرمريا" في افتتاح مؤتمر فتح السابع، أعلن أنه سيلاحق بريطانيا على "وعد بلفور" لكي تقوم بدفع الثمن عن تلك الجريمة، والحق أنه "وعد محمود" لو كان حقا في سبيل تنفيذه، كان له أن يصبح فعلا ملموسا بتشكيل "لجنة وطنية رسمية" لتنفيذ "وعد محمود ردا على وعد بلفور"..

لكن ما أن أغلقت المقاطعة أبوابها على المؤتمرين، واختار الرئيس من إختار قيادة جديدة لفتح، غاب كليا أي إشارة لذلك "الوعد المحمودي"، حتى أنه لم يعد له أي ذكر في سائل اعلام الرئيس المتعددة، وكأنه كان "زلة لسان" أريد لها تقديم "صورة بطل الكلام"، اعتقادا أن "النسيان" سيطوي صفحة ذلك الخطاب!

ويبدو أن حكومة صاحبة الجلالة شعرت أن "عباس" مس "كرامتها حتى لو بالكلام" فقررت الرد عمليا وليس كلاميا، على "الوعد المحمودي العباسي"، وبدلا من أن تقدم تعويضا شاملا عن وعد وزير خارجيتها بلفور الذي تبرع من حساب شعب فلسطين الى حساب وكالة يهودية، قامت بريطانيا بتحديد طرق دعم موازنة السلطة ضمن شروط أقل ما يقال فيها أنها "إهانة سياسية" غير مسبوقة..

والسؤال، ماذا سيكون رد مؤسسة عباس السياسية، هل سترفض قبول "الدعم المالي المشروط"، باعتباره يشكل أوقح صور التدخل في "القرار الفلسطيني

المستقل"، ودلالة تمييزية بين موظفي ذات السلطة، بعضه سياسي صريح فيما يتعلق بالمقاومين وأسرهم، وعنصري بتمييز بين موظف قطاع غزة وغيرهم..

أم أننا سنرى "قبولا مذلا" للشروط البريطانية بعيدا عن "العنترية السياسية" التي سجلتها خطابات الرئيس عباس في الآونة الأخيرة، لجهة "القرار المستقل" و"إحنا الفلسطينية لن نقبل ولن نسمح وما حدا بيقدر علينا ويفرض شروطه وروسنا يابسة.." الى الخنوع والصمت على تدخل بريطاني يمثل "عدوانا سافرا على الاستقلالية الوطنية والركامة الذاتية لشعب"..

هل تدرك "المؤسسة العباسية" ان العبث بها بات سمة تتعاظم يوما بعد آخر..وهل تدرك تلك المؤسسة أن الزمن لا يقيم وزنا لـ"خزعبلات" هذا وذاك، هل تقف قيادة تلك المؤسسة وتفكر فيما وصل حالها، وقبلها حال قضية الشعب..هل يحدث هذا "الحلم السياسي" أم أنها ستصر على السير لذات نهج لن يحميها، قبل أن يكون نهجا تدميريا للقضية الوطنية!

ملاحظة: لو صحت معلومات المواطن التونسي المنشورة عن دور سوريا في حياة المهندس الشهيد الزوراي وأن حماس والقسام أسقطتها عمدا ترضية لقطر والجماعات الارهابية يكون ذلك "عيبا وطنيا" لا يليق بفلسطيني، وأكيد ليست جزءا من سمات "مقاوم"!

تنويه خاص: اغتيال السفير الروسي في تركيا، بعيدا عن مظهره الإرهابي، كشف أن دور "الرعب" ليس جزءا من حياة السفير المغتال..ذهب ليشارك في معرض فني..أختار الفن على "الخوف"..درس للمرتعشين!

عن قرار مجلس الأمن 2334 وحفلة "النصر الخادع"!

كتب حسن عصفور/ و"أخيرا" ظهر مولود جديد لمجلس الأمن الدولي حول الاستيطان الاسرائيلي بمسمى 2334، مولود جاء نتيجة "لقاء سري" بين وفد الرئيس محمود عباس الى واشنطن في 12 ديسمبر 2016 (عريقات وفرج) مع

وزير خارجية أمريكا كيري ومستشارة اوباما سوزان رايس، وصياغة مندوبة امريكا في الأمم المتحدة سامنثا باور وبمعرفة مندوب فلسطين رياض منصور..

قرار تم التحضير له منذ شهر مارس الماضي وعدلت صيغه بناء على طلب أمريكي، حيث كيري ورايس أخبرا عريقات وفرج، أن امريكا ستدعم قرارا حول الاستيطان شرط أن يكون "قرارا متوازنا"..

وبالفعل بدأت "آلة العمل" فورا لصياغة القرار "المتوازن أمريكيا"، والذي تبتنه المجموعة العربية، وقدمته مصر باسمها الى مجلس الأمن للمناقشة والتصويت المتفق عليه كليا، بحيث تمتنع واشنطن عن "الفيتو" لتمريره، ولكن سلوكا مصريا "خاطئا" بسحب المشروع من التداول بطلب من الرئيس الأمريكي المنتخب وحكومة دولة الكيان أحال "النص الأمريكي "المتوازن" لمشروع القرار" الى "نص سياسي مقدس"، سارعت 4 دول في خطوة "غير مسبوقة" لتبني تقديم المشروع بديلا لمصر، وبدأت آلة اعلامية لتحرف النقاش من جوهر القرار الى مظهره الخارجي..(تحالفت آلة الاعلام المعادي لمصر في جوقة غاية في التنسيق من الإخوان الى الفرقة العباسية، مرورا باعلام قطر، دون تجاهل الاعلام الأمريكي المعادي لفوز ترامب انتقاما"

من حيث الشكل، سجل فريق كيري - عباس نقاطا لحسابهم مؤقتا، ونجحوا كليا في تركيز الضوء السياسي على "الخطأ السلوكي المصري لتمرير خطيئة سياسية كبرى في قرارهم" سيدركها الكثيرون ممن سارعوا بالترحيب بنص أمريكي قدم "خدمة جليلة لدولة الكيان"، دون التوقف كثيرا أمام "فوضى نتنياهو السياسية وتحالفه اليميني المتطرف"، فرفضه لا يمثل "أي حسنة لتبيض سواد القرار"..

وفي الاشارة نذكر أن كل قرارات مجلس الأمن السابقة الخاصة تحديدا بالمستوطنات هي أكثر تقدما وحسما سياسيا نحو الاستيطان ودولة الاحتلال، خاصة قرارات 446، 452، 465، 478، التي تحدثت عن اعتبار الاستيطان "غير شرعي وغير أخلاقي" ويجب تفكيكه، ومحاسبة دولة اسرائيل على عدم الإلتزام..وكل ما تقوم به "باطل قانونا"..

ودون السير في مظاهرة "النصر الخادع" الأمريكية، لتمرير قرار 2334، والتي أعدت سلفا كشكل من اشكال عقاب نتنياهو وليس عقاب دولة الكيان الاسرائيلي من قبل ادارة أوباما، حيث قدمت "الخدمة الاستراتيجية" للكيان، ووجهت "صفعة" لنتنياهو..

القرار الأخير لمجلس الأمن، 2334، تعمد وبشكل قاطع على شطب أي علاقة بين القرار واتفاقية جنيف الرابعة، والتي نصت عليها كل قرارات مجلس الأمن السابقة، وهي الاتفاقية التي تشكل "جدارا قانونيا لملاحقة اسرائيل، "في نظر المجتمع العالمي أن وجود إسرائيل في الأراضي المحتلة يخضع للقانون الدولي وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. والسماح باتخاذ تدابير للضرورة العسكرية، اتفاقية تحظر التعديلات في النظام القانوني، والنقل القسري للسكان المقيمين، وإعادة التوطين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال داخل الأراضي المحتلة. إسرائيل انتهكت هذه الأحكام".

ويمكن تلخيص هدايا أمريكا لدولة اسرائيل في القرار رقم 2334 بالتالي:

*اسقاط اتفاقية جنيف الرابعة هي الهدية الأمريكية الأولى والأهم سياسيا وتريخيا لدولة الكيان، في القرار الجديد..

*اسقاط أي اشارة الى دولة فلسطين، وهي العضو المراقب في الأمم المتحدة بعد القرار التاريخي عام 2012 رقم 19/ 67، وتعامل القرار وكأنه لم يكن، مشيرا الى "دولة اسرائيل" و"الأراضي الفلسطينية"..

*القرار أكد على استمرار المرحلة الانتقالية الى حين حل القضايا من خلال المفاوضات، وهو هنا لا يكتفي بعدم الاشارة الى دولة فلسطين، بل أنه يمنع اعلانها خارج إطار المفاوضات..

*مساواة القرار بين مقاومة الفلسطينيين بكل أشكالها المدنية والمسلحة مع نشاطات المستوطنين وجيش الاحتلال، "يدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين بما في ذلك أعمال الارهاب، وكذلك أعمال التحريض والاستفزاز والتدمير والخطابات الملهبة للمشاعر، ويدعو الى المساءلة والالتزام بالاتفاقات الموقعة من أجل تعزيزالجهود لمكافحة الارهاب ضمن آلية التنسيق الأمني"..

*احال لآلية "التنسيق الأمني" الى مسألة دولية لا يجوز الفكاك منها، وهنا نلاحظ أن ذلك يمثل خروجا كليا على قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي طالبت بتحديد العلاقة مع دولة الاحتلال ووقف التنسق الأمني..

وعليه، أين هو "الانتصار التاريخي" وفقا للنص وليس وفقا لحالة "التهييج والتجنيد مسبقة الصنع"، والتي ساعدها على "الإخراج المسرحي" هذا، الطريقة المصرية الرديئة في سحب المشروع، ما أدى الى التغافل الحقيقي على كمية "التنازلات الخطيرة" التي قدمها القرار المذكور..
الرقص السياسي المحتفي بـ"النصر التاريخي" ليس سوى "حمل كاذب" من "ممارسة غير شرعية" تمت داخل مبنى الخارجية الأمريكية..

والسؤال الذي لا يراه البعض، من هي المؤسسة الفلسطينية التي أقرت مشروع القرار، اللجنة التنفيذية لم تعلم به سوى من "الاعلام" وعمليا عبر موقع "أمد للاعلام" الذي انفرد بنشر نص المشروع باللغتين العربية والانجليزية، فيما اللجنة المركزية لفتح لا علم لها اطلاقا بما حدث..

كيف يمكن قراءة أن مشروع قرار بهذا الحجم "التاريخي" يمرر عبر قنوات "غير شرعية"، وفي سابقة لم تحدث في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية..ولم تنشره أي وسيلة اعلامية تابعة للرئيس محمود عباس حتى بعد أن تم اقراره، هل من جواب..ننتظره من كل المحتفين بقرار مسح حقوقا ولم يجلب جديدا!

ليحتفل من يحتفل بقرار اسقط جوهر قرارت لمجلس الأمن كانت سلاحا أقوى واصلب، وفي القلب منها اتفاقية جنيق وحصار دولة فلسطين بـ"مفاوضات دائمة"..ليتأكد مبدأ "فرقة صيبا": الحياة مفاوضات!

ونتساءل ما هي آلية تنفيذ القرار في اليوم التالي، وما ردهم على أي خطوة اسرائيلية جديدة، دون الحديث عن تسريع وتيرة التهويد والاستيطان والعدوانية..هل ستكون هي ذاتها "آلية التنسيق الأمني" ايضا لحل "الخلافات"..!

ملاحظة: لأول مرة تنشر وكالة الرئيس عباس الرسمية بيانات لحماس والجهاد الاسلامي حول قرار مجلس الأمن..لكنها تجاهلت نشر نص القرار ذاته..المعلم ما بده يفسد "الفرحة والهيصة"..

تنويه خاص: يبدو أن الراعي الجديد لـ"القرار الفلسطيني المستقل" بات الادارة الأمريكية الراحلة..ليت عريقات وفرج ينشرون وقائع اللقاءات مع كيري ورايس وفريقهم..التحدي مشروع مش هيك برضة يا شباب!

فضيحة وفد عباس السياسية الكبرى في واشنطن

كتب حسن عصفور/ أجرى وفد الرئيس محمود عباس الى واشنطن لقاءات شملت وزير الخارجية ومساعدية، وضم وفد الرئيس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صائب عريقات ومدير المخابرات اللواء ماجد فرج والسفير معن عريقات..

قبل اللقاء وبعده، خرج صائب عريقات ليعلن أن هذا الوفد يمثل "إختراقا استراتيجيا" في العلاقات الأميركية الفلسطينية، وهي سابقة لم تحدث منذ العام 1994، وبعد اللقاء أعلن صائب عريقات في تصريحات لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية نشرتها يوم الأربعاء14 ديسمبر، إن الوفد الفلسطيني الذي ترأسه في واشنطن، أنهى نقاشات مهمة مع الإدارة الأمريكية، تناولت قضايا ثنائية وأخرى أمنية وسياسية.

وأضاف عريقات إنه جرى الاتفاق على "تشكيل لجان ثنائية، ومتابعة المشاورات بين الجانبين في المستقبل".

وأوضح عريقات أن "النقاشات شملت قضايا ثنائية وإقليمية وأمنية، وأخرى تتعلق بالمجتمع المدني الفلسطيني والشؤون القنصلية إضافة إلى مكانة منظمة التحرير في الولايات المتحدة، وجرى تشكيل لجنة لكل واحدة من هذه القضايا."

ولأن "حبل الكذب" اقصر كثيرا ما يعتقد البعض الفلسطيني المصر بشكل لا معقول على مواصلة "بيع الوهم السياسي" للشعب الفلسطيني، وكأن العالم مغلق على ما يقررون قوله هم، فقد كشف بيان الخارجية الأمريكية المنشور بعد اللقاء ما يفضح "الكارثة السياسية" التي قدمها وفد الرئيس عباس، من "تنازل جوهري" للإدارة الأمريكية، وبالتالي لحكومة دولة الكيان الاسرائيلي، يتعلق بقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، حيث جاء في نص بيان الخارجية الأمريكية، وسنورد النص كما جاء حرفيا دون التدخل في الصياغة كما وزعته الوزارة من مكتب المتحدث الرسمي لها، بعنوان: "بيان مشترك عن الحوار السياسي الأمريكي - الفلسطيني" جاء فيه:

التقى اليوم (الاثنين – 12 ديسمبر) في العاصمة واشنطن الوفدان الفلسطيني برئاسة صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمريكي برئاسة ستيوارت جونز، مساعد النائب الأول لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وذلك في حوار سياسي أمريكي - فلسطيني. أتاح هذا الحوار الفرصة لكلا الوفدين لمناقشة مجموعة من القضايا ذات الأهمية العالية بما في ذلك القضايا الإقليمية.

أدان الوفدان بشدة الإرهاب وداعميه في المنطقة والعالم. وقد أقر الوفدان بالخطر الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتشاركا بالتعبير عن قلقهما العميق بأن تنظيم داعش عمل على تقويض الإستقرار في المنطقة بشكل كبير، وخاصة في العراق وسوريا، وبأنه مستمر في ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كما ناقش الوفدان أيضاً أهمية الإلتزام طويل الأمد لمنظمة التحرير الفلسطينية باللاعنف وجددوا التزامهم بنتائج حل دولتين متفاوض عليه، واعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم يلبي الإحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية ويحقق تطلعات الفلسطينيين للدولة والسيادة، وإنهاء الإحتلال الذي بدأ منذ العام 1967، وحل جميع قضايا الحل النهائي.

ولنترك قضية "الارهاب" التي كانت النقطة الأولى في البحث، وفقا لترتيب فقرات بيان الخارجية، ما يكشف عن السبب الحقيقي لسفر اللواء ماجد فرج، من

أجل "تقديم المعلومات" التي بحوزة جهاز المخابرات الفلسطينية، وهي المرة الأولى بل وربما الوحيدة، يشير فيها وفد فلسطيني في مباحثاته مع وفد أجنبي ما يتعلق بداعش..لكن المثير أن وفد عباس اعتبر أن "داعش" هي مسبب تقويض الاستقرار في المنطقة وليس الغزو الأمريكي للعراق ومخطط نشر "الفوضى الخلاقة" الذي أعلنته رايس.

لنضع ذلك جانبا لزمن آخر وكشف عمق المصيبة الوطنية التي ابتلى بها الشعب الفلسطيني..ولنقف أمام "الكارثة السياسية" التي أوردها "البيان المشترك"، والتي تتعلق بدولة فلسطين، حيث النص حرفيا أن (الوفدين جددا الإلتزام بـ"نتائج حل الدولتين متفاوض عليه باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق السلام"....)

هنا تنازل وفد عباس طواعية عن حق الشعب الفلسطيني في اعلان دولته وفق قرار الأمم المتحدة، وتخلى كليا عن قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، بل ومؤتمر فتح السابع المطالبين باعلان دولة فلسطين، وبدلا من المضي لتنفيذ ذلك القرار، أحالها وفد عباس الى التفاوض والاتفاق مع دولة الكيان عليها، ولم يعد يحق للشعب الفلسطيني اعلان الدولة وفق قرار الأمم المتحدة بل نتيجة لمفاوضات، أصبحت بعد "البيان المشترك" السبيل الوحيد لتحقيق السلام..

السؤال لم يعد لفرقة عباس لـ"الرقص السياسي"، بل الى فصائل العمل الوطني بكل مسمياتها، وبالقطع منها فتح وحماس والجبهتين والحزب والجهاد، الصاعقة والقيادة العامة والجبهات العربية والفلسطينية والنضال، والى قيادة منظمة التحرير ممثلة في رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، كيف يمكن أن يحدث هذا "التنازل السياسي الأخطر" باحالة الحق الوطني المشروع وضمن "المقبول دوليا وليس الأمنية الوطنية"، الى مسألة تفاوضية بات شرطا لها، وأن تصبح المفاوضات كخيار وحيد لتحقيق ذلك..

أي عار سياسي جلب هذا الوفد، والسؤال ما هو الثمن المدفوع لعباس وفريقه السياسي من امريكا ودولة الكيان، مقابل هذه "الفضيحة الكبرى"، فهل تبدأ القوى واللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني، تحقيقا سياسيا وطنيا في هذه الفضيحة، ومحاسبة مرتكبيها وتعريتهم وطنيا، وأحالتهم الى "قضاء الشعب السياسي"..

الصمت على هذا العار جريمة تضاف الى جريمة الانقسام السائدة بقرار غير وطني..طفح الكيل السياسي بما تفعله هذه "الزمرة السياسية" من تدمير ممنهج للمشروع الوطني والعمل على تهويد ما يمكن تهويدة ورمي بقاياه الى مقصلة الانفصال، على طريق تحقيق "النصر الأكبر" للحركة الصهيونية..

ما حدث ليس سهوا سياسيا ولا سذاجة مفاوض ولا غباءا في اللغة، بل هو تعبير حقيقي على ملامح مرحلة بدأت خطاها بخطف الشرعية الوطنية..ما أخجل الاعلام العباسي الرسمي على نشر "البيان المشترك" معتقدين أنه عدم نشره لن يمح الشعب معرفة "فضيحتهم الكبرى"، الواجب ملاحقتهم وطنيا عليها!

دقت ساعة العمل لمواجهة الكارثة وزمرتها..

ملاحظة: حماس تعيش "حالة احتفالية واسعة" بذكرى انطلاقتها رقم 29..احتفالات تفوق كل عام ، وكأنها رسالة سياسية على ما هو قادم بعد نهاية العهد العباسي..وهذه مسالة تستحق الوقفة الموسعة فحماس اليوم ليس حماس تلك، بلك ما لها وعليها..وتهئنة على طريق الحساب السياسي..

تنويه خاص: ما هو الرابط بين أمريكا واسرائيل وقطر والجماعة الإخوانية الارهابية وبعض عرب كانوا دوما في صف التآمر على القومية العربية، حول "حلب"..احقا حبا في الانسان وضد "جرائم النظام"..هل يمكن ات كون امريكا واسرائيل ضد أي جريمة حرب.. فقط للتفكير بعيدا عن مع وضد التقليدية!

"كذبة باريس" وتعرية "فرقة الدجل السياسي"!

كتب حسن عصفور/ منذ عدة أشهر خرجت علينا فرقة الرئيس محمود عباس الخاصة، بإعلان عن "البشرى السياسية الكبرى" لعام 2016 حيث قررت فرنسا، وهي أحد الخمس الكبار في عالمنا المعاصر قياسا بمن يملكون حق النقض في مجلس الأمن، بالدعوة لـ"مؤتمر عالمي دولي للسلام" سيكون بابا "نحو انهاء الاحتلال الاسرائيلي"، الذي حدد زمنه محمود عباس رئيس السلطة، في "مشهد تلفزيوني" خاص بعام 2017!

ورغم أن كل المؤشرات السياسية كانت تقول خلافا لما تعلن "فرقة عباس السياسية"، حيث أن فرنسا لا تملك القدرة على تنظيم "مؤتمر دولي خاص بالسلام في الشرق الأوسط"، وهي ليست البلد المؤهل في هذه الظروف لعمل ذلك، خاصة وأن رئيسها هولاند سيذهب من "الإليزيه" بغير رجعة، وبأن الرئيس القادم من الحزب المخالف لحزبه "اليمين لفرنسي"..

ولأن "الفرقة العباسية" اعتادت أن تخترع "إنتصارات وهمية" لا أثر لها - آخرها كذبة "الإختراق الاستراتيجي مع الادارة الأمريكية" -، أصرت على طريقة "مؤتمر رغم أنفكم"، اخذت مع كل نهاية لموعد عقد المؤتمر تعلن موعدا جديدا، حتى وصل الأمر بأمين سر تنفيذية منظمة التحرير صائب عريقات، لأن يخرج في مؤتمر صحفي، ويقول جازما وبثقة لا متناهية، أن المؤتمر سيعقد يوم 21 ديسمبر (كانون أول) 2016، وبحضور ممثلي 70 دولة..تبعه سفير فلسطين في باريس سلمان الهرفي، ومن مقر الخارجية ليؤكد ذات المعلن..

تصريحات عريقات والهرفي، جاءت بعد اعلان دولة الكيان الاسرائيلي، وعبر رئيس حكومتها وغيره، انها لن تشارك في أي مؤتمر في باريس، ورغم ذلك خرج الناطق باسم عباس ليصر على المشاركة حتى لو تحضر اسرائيل..

وبعيدا عن "هزالة الكلام" في حضور مؤتمر وهمي، واجتراع "بطولة سياسية زائفة"، فعباس وفريقه قبل نتنياهو يعرف جيدا، ان مسالة المؤتمر لن ترى النور، وهي ليست سوى محاولة فرنسية للبحث عن "موطئ قدم" في الحركة السياسية الدولية التي تتصارع من حولها، أفقدتها كل قيمة في الملفات الأعقد، بل أنها دفعت ثمنا عبر ارهاب مجنون، دون ان تجد مقابل ذلك الثمن، فوجدت في "عباس وفرقته" ضآلتها لتمرير "كذبة باريس للمؤتمر الدولي"..

بالمقابل وجد عباس وفرقته، في تلك الكذبة السياسية، والمعلومة للطفل الذي يحبو في قراءة المشهد والتطورات بأنها وهم، "ورقة توت" لتستر بها كل عوراتهم السياسية، داخليا حيث الخنوع المطلق أمام الهجمة التهويدية - الاستيطانية في الضفة والقدس، متوازيا مع تكريس مشروع الفصل السياسي - الوطني لقطاع غزة، في حين أختلق هذا الفريق معارك "دونكيشوتية" مع غالبية الدولة العربية، عدا قطر لأسباب يعلمها القاصي والداني، مع أنها الدولة الأكثر

تآمرا على خلق الانقسام وانقلاب حماس وتعزيز الانفصال لإقامة "كينونة غزة المستلقة"..

الاصرار على ترويج الكذبة الباريسية ليس سوى كشف لأزمة الفرقة العباسية السياسية، وفشلها التاريخي في حماية المشروع الوطني، وإرث الخالد المؤسس ياسر عرفات، في التحرر من الاحتلال ووحدة "بقايا الوطن"..

ومع اعلان فرنسا رسميا عن "تأجيل مؤتمرها الموعود" الى العام القادم، تخرج علينا ذات الفرقة لتعيد ذات "الأكاذيب السياسية"، بأن المؤتمر سيعقد في شهر يناير القادم..هكذا دون أن ترمش لهم عين أو ترتجف لهم شفا يصرون على "الكذب الصريح جدا" في سابقة لم تجد لها مكانا في الحياة الفلسطينية، "كذب سياسي مستدام بديلا لفعل كفاحي مستدام"..

كان أكثر شرفا وطنيا لتلك الفرقة أن تخرج وتعلن أن المسألة لم تعد واقعية، وأي حديث عن "مؤتمر للسلام" في ظل القائم الاسرائيلي ليس سوى "مضيعة للوقت"، وآن أوان الاعتذار عن تلك الرهانات الخاطئة، وأن تعتذر لشعبها على إضاعتها "الوقت في البحث عن الوهم والسراب"..

وبناء عليه فأنها تتطلع الى تقديم رؤية سياسية شاملة تستند الى تطبيق قرارات الشرعيتين الفلسطينية والدولية، نحو فك الارتباط بدولة الكيان والاحتلال بكل ما لها من معان، سياسية - أمنية واقتصادية، والذهاب نحو رسم الأليات المناسبة لتنفيذ قرار الامم المتحدة حول دولة فلسطين رقم 67/19 لعام 2012، وهذا يتطلب عقد لقاء وطني سريع وفوري لكل قوى الشعب في مكان متفق عليه، وإن كانت غزة هي المدينة الأنسب والأفضل وطنيا لذلك، مع توفير كل الظروف الأمنية المناسبة لذلك..

الاعتذار عن المصائب ليس جريمة، والاعتراف بالخطايا حسنة، لكن عدم الاعتراف بالجريمة والاصرار عليها عندها وجب العقاب..ولكل جريمة وطنية عقاب وطني مساو لها بالقدر ومعاكس لها بالاتجاه!

ملاحظة: أخيرا سمح أمن السلطة لحركة حماس أن تعقد مهرجانا بذكرى ميلادها في رام الله، وبحضور شخصية مركزية فتحاوية، وبمداخلة تلفزية من مشعل..عل المهرجان "بشرة خير"، رغم أنه ما كان أن يتم دون "تنسيق أمني"!

تنويه خاص: بعد نشر "أمد" أن قطر دفعت تكاليف مؤتمر فتح السابع كاملة بقيمة 8 مليون دولار، أحدهم أرسل مصححا أن قطر منحت حامل حقيبة المال 10 مليون وليس 8..في 2 مليون ذهبت في طريق آخر..اللي عنده كلام تاني يتفضل مع علمنا أنه لن يجرؤ على الحكي!

"كولمبوس عريقات" مكتشف أمريكا المعاصرة!

كتب حسن عصفور/ من حق "فرقة الرئيس محمود عباس"، أن تقول كل ما يمكنها قوله لـ"تبيض" وجه قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2334، وتضع في فم النص ما ليس به، بل وتحذف من تاريخ القرارات أي نص يبدو أكثر قوة سياسية وقانونية، وجراة في التأكيد على مواجهة الاستيطان، فتلك معركة لها للتأكيد أنها "حققت معجزة لم تحقق في تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر"..

من حقها أن تبحث ما يمكنها بحثه لترويج ما فعلت، وأن ترى به ما ليس بغيره، وأن تخفي كليا حقيقة "الحوار الخاص" الذي كان في الخارجية الأمريكية ساعات قبل أن يتم التصويت، وماذا طالب كيري ورايس من وفد الرئيس عباس..

ومن حق فريق الرئيس عباس، أن لا يكشف مسودات المشروع السابقة للنص النهائي، والتي تم توزيعها على أعضاء مجلس الأمن منذ شهر مارس (آذار) 2016، وهي أفضل كثيرا من صيغة القرار، وإن كانت أقل قيمة سياسية من القرارات الأربعة السابقة لمجلس الأمن، ولا نريد الذهاب بعيد لنعلن "تحديا سياسيا" لأن تنشر الرئاسة الفلسطينية هي نص تلك المشاريع، قبل أن تحرقها لصالح مشروع أمريكي تم تمريره في مجلس الأمن، وبات قرارا مضافا أضاع "قرارات خيرا منه..ولو كانوا حقا يرون فيما حققوا نصرا تاريخيا لتملكوا

الشجاعة السياسية ويضعوا مقارنة بسيطة بين "ما كان وما صار".. للمساعدة هي منشورة في "وثائق أمد" لو رغبتم!

ولكن، ما ليس حقا لفريق الرئيس عباس، أن يقف "أمين سر ذلك الفريق" ويقول قولا ما ليس بالقرار المذكور، ويقرر إعادة صياغة القرار كما يحب هو وليس كما ورد..ففي تصريح اعلامي لوكالة الرئيس محمود عباس الخاصة "وفا"، ولحسن الحظ الوطني أن التصريح بها، نشرته يوم الاثنين 26 ديسمبر 2016 قال نصا: "أن القرار 2334 اعتمد الاستيطان وبقية انتهاكات الاحتلال كجرائم حرب.."..

هذا نص حرفي لتصريح كبير مفاوضي الرئيس عباس لصياغة القرار مع جون كيري قبل تمريره، والسؤال هل هناك صيغ مختلفة لقرار 2334، غير التي تم نشرها بكل لغات الأمم المتحدة المعروفة، وقبلها هل هناك تقليد جديد تم استحداثه في مجلس الأمن، بأن تبقى بعض فقرات قراراته سرية، لغاية ما..

ولأن الشعب الفلسطيني تعلم القراءة السياسية مبكرا، يتطلع الآن الى الرئاسة الفلسطينية أن تعيد نشر صيغة القرار التي تؤكد على أن "الاستيطان جريمة حرب.." فلو كان ذلك نصا صريحا في القرار وجب على الشعب محاسبة كل من همس حرفا منتقصا من "قيمة النصر التاريخي"..

بالطبع لن نذهب بعيدا للقول أن قول عريقات يعكس جوهر "الأزمة السياسية" التي كشفتها قرارات المجلس السابقة عن القرار الأخير، ما أدى به الى "إختراع نص خاص" واعلانه معتقدا أن الشعب الفلسطيني سيخرج الى شوارع بقايا الوطن هاتفا بالمكتشف الجديد..!

وليت عريقات اكتفى بالحديث عن "نص تدليسي" لا صله له بالقرار المذكور، لكنه ذهب الى ما هو أبعد بكثير، عندما قال في ذات التصريح: " أن العالم أجمع بما فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة، قال وبشكل واضح، إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وما ترتب عليه غير شرعي، وجريمة حرب.."

مع هذا الاكتشاف السياسي لموقف أمريكا، التي تعتبر الاستيطان والاحتلال "جريمة حرب" يصبح لزاما منح د.عريقات لقب "كولومبس السياسي "، حيث هو دون غيره في كوكب البشرية من توصل الى ذلك "السر السياسي" الذي لم يكن معلوما للعامة والخاصة، حتى نجح بإزالة اللثام عنه..

كيف له أن وصل الى هذا "النص السحري للموقف الأمريكي"، أي عصر سياسي نعيش، عندما يصبح "التدليس والتزوير السياسي" بهذه الطريقة الإستغبائية النادر، بل والفريدة في قول مثل هذا القول..

لو أننا في حالة سياسية غير التي نعيش، لبات تصريح عريقات حول موقف أمريكا هو ذاته "جريمة سياسية" يحاسب عليها القانون الإنساني السوي، قبل الفلسطيني..ولكن في "الزمن العباسي" كل شي ممكن..وبناء على أن أمريكا تعتبر الاستيطان جريمة حرب، نقترح على الرئيس عباس منح الرئيس الأمريكي أوباما "أعلى وسام وطني فلسطيني" قبل رحيله عن منصبه..

هل يدرك البعض مما تقدم حجم المصيبة القائمة..والتي قد تكون أكثر مصائبية لو استمر الحال على ما هو عليه..فكلام "كولومبس عريقات" نموذجا صارخا لحركة "التزوير السياسي" الراهنة!

ملاحظة: مذيع ذكي سأل ضيفه ما رأيك في "الأقلام المأجورة" التي تقلل من "الانتصار التاريخي"..الضيف الأذكى "أبو تسريب فتح..." قال له سيبك هؤلاء على الهامش..نصيحة لهؤلاء "الأذكياء"أن يقرأوا "النقد الساخر حول معارضة القرار فيما كتبته الشابة الموهوبة بثينة حمدان علهم يفقهون..!

تنويه خاص: من اسمتع لتصريحات الرئيس عباس بعد قرار مجلس الأمن 2334 سيكتشف أن الكلمة لأكثر ترددا عنده كانت "المفاوضات"..بالكوا صدفة أم تعود أم "رغبة..."!

لماذا تراجع الرئيس عباس عن كشف قاتل الخالد!

كتب حسن عصفور/ في يوم الخميس 10 نوفمبر (تشرين ثان) 2016، وفي مشهد "تمثيلي خاص"، أعلن الرئيس محمود عباس انه يعرف من قتل "أبو عمار"، ونعيد للقارئ نصا حرفيا لقوله ("لا يزال التحقيق في استشهاد الأخ الشهيد أبي عمار مستمرا، حتى نعرف من الذي فعل ذلك، ولو سئلت لقلت أني أعرف، لكن لا تكفي شهادتي، لابد للجنة التحقيق أن تصل لتنبش من الذي فعل هذا؟، وفي أقرب فرصة ستأتي النتيجة وستدهشون منها ومن الفاعلين، لكنهم سيكشفون".

وإنتظر الشعب الفلسطيني، ومعه كل محب للخالد المؤسس ياسرعرفات بعد تلك الإطلالة التي غابت ما يقارب الـ12 عاما، دون أن يتذكر من جاء ليحتل مناصب قائد عام شهداء الثورة والوطن، وما أن بدأ مؤتمر فتح السابع سير أعماله في يوم 29 نوفمبر 2016، حتى ذهب المنتظرون شوقا لكشف "السر الأخطر" لقاتل الخالد، فلم يجدوا بين ما يقال عن جدول أعمال المؤتمر أي إشارة الى ذلك "السر الأخطر"، وتم تغييب الملف كليا وكأنه لم يكن وليس حدثا يستحق..

والفضيحة لم تقف عند حدود تغييب ملف إغتيال الزعيم، بل منع تقديم لجنة التحقيق برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي تقريرها الى أعضاء المؤتمر وعدم مناقشته، بعدما كان متفقا عليه، وهو ما اثار ضجة سياسية في المؤتمر، وغاب التقرير الذي كان يجب أن يكون "وثيقة وطنية" قبل أن يكون فتحاوية لمعرفة الحقيقة او بعضها..

ويبدو أن الأمر لم يقف عند منع مناقشة تقرير الاغتيال، بل أن كل من طالب بمناقشته أصلا بات تحت نيران "تحالف الرئيس الانتخابي بقيادة الرباعي طارق عباس والعالول والرجوب وفرج" مع إطلاق سراح أجهزة الأمن لمراقبة اي تحرك للمجموعة التي اصرت على مناقشة التقرير..

ومن المظهر الكوميدي للرئيس عباس واللهجة المتحدية بمعرفته القاتل، الى تغييب كلي لمناقشة تقرير معرفة القاتل، ما يثير كل اشكال الريبة والشك والتساؤل المشروع حول من يقف خلف منع فتح ملف إغتيال الخالد في أعلى

سلطة لحركة فتح، خاصة بعد إعلان رئيس لجنة التحقيق أنه سيقدم التقريرالى المؤتمر..

بالتأكيد الرئيس محمود عباس هو أكثر من يعرف من قام بتلك الجريمة الوطنية الكبرى لإغتيال الخالد، وهو أكثر من يعرف مسببات ذلك الاغتيال، بل هو أكثر من استفاد شخصيا وسياسيا من ذلك الاغتيال..

المتهم الرئيسي في ارتكاب أحد جرائم العصر الحديث، هي دولة الكيان الاسرائيلي وقادتها، وبالتحديد مجرم الحرب شارون، الشخص الإسرائيلي الأول الذي التقاه الرئيس عباس بعد أن عاد الى أرض "بقايا الوطن" في أواخر 1995، لقاء تم في مزرعة شارون بالنقب، وحينها لم يكن مسؤولا رسميا في حكومة الكيان، بل كان يقود أوسع حملة معارضة لاتفاق أوسلو..وهو اللقاء الذي اثار اسئلة لا مجال لها الآن، خاصة وأنه استبق اغتيال اسحق رابين بأشهر قليلة..

أن يعلن الرئيس عباس للعالم انه يعرف من قتل الخالد، وبعد 19 يوما فقط وفي يوم الانتظار الكبير يختفي الملف فجأة، دون أي تبرير أو اعتذار للمؤتمرين وللشعب الفلسطيني، وكأن ملف التحقيق سقط ولن يعود للبحث في حياة الرئيس محمود عباس..

صاحب المصلحة الأول في منع مناقشة ملف الجريمة الكبرى دولة الكيان وأداتها الفلسطينية، ويبدو أنها من امر بوقف النقاش في الأمر ومنع قراءة تقرير لجنة التحقيق، رعبا من الحقيقة بعد ان رفض رئيس لجنة التحقيق التجاوب مع "رغبات البعض" بتغيير مضمون التقرير ليخدم "التمثيلية العباسية" في من قتل الخالد، ويبدو أن حسابات البعض الشريك في الجريمة لم تحقق مرادها، فكان "الحل اغلاق الملف"..وتناسي كليا ما قال الرئيس باعتبار أن "الشعب لا يقرأ" كما رددها عباس ثلاثا في خطاب الـ195 دقيقة و255 تصفيقا..

ويبدو أن "الخط الساخن" الذي بدا العمل في نهاية عام 2005 لفرض الانتخابات، وذات الهاتف الذي طلب برفض "صفقة أولمرت"، وهو ذات "الخط الساخن" الذي منع التصويت على تقرير غولدستون بادانة دولة الكيان في ارتكابها جرائم حرب 2009، وهو ذات "الهاتف" الذي منع تنفيذ قرار اعلان

دولة فلسطين بديلا للسلطة منذ عام 2012، ووقف العمل بقرارات المجلس المركزي واسقاطها بل وتعزيز منظومة التنسيق الأمني ومطاردة "هبة الغضب"، هو صاحب الأمر الناهي "إغلق الملف كليا"..

وبما أن الأمل انتهى لمناقشة التقرير أمام المؤتمر الفتحاوي، اصبح لزاما تشكيل "مجموعة ضغط وطنية" للمطالبة بنشر تقرير لجنة التحقيق التي قادها توفيق الطيراوي، ونشره الى العامة ليصبح "وثيقة وطنية" تلاحق كل من كان له دور واثر في اغتيال الخالد، ومن هو صاحب المصلحة الأولى لإغتيال الخالد..

لم تعد المسألة الآن قضية تنظيمية تخص مؤتمر، بل باتت قضية رأي عام وجب تنفيذها..شاء من شاء وابى من أبى ولتذهب أدوات المحتل الى الجحيم السياسي والعار الوطني..التحدي قائم ومطلوب لمطاردة القاتل الحقيقي وأدواته الصغيرة!

ملاحظة:ما قاله منسق الارتباط في دولة الكيان حول قضية تصاريح الدخول يشكل "فضيحة كاملة الاركان"...ونعبترها بلاغا علنيا مقدم الى النائب العام وهيئة مكافحة الفساد..وسنرى هل تحركهم أم تحال الى أرشيف حفظ "الملفات الخاصة جدا"!

تنويه خاص: أحسن المؤتمر السابع بقراره منح عضوية شرف دائمة في اللجنة المركزية لفتح، الى الأعضاء المؤسسين للحركة، ابو لطف، أبو الأديب وابو ماهر غنيم، وسيكون قيمة مضافة لو تم تكريم من هم على قيد الحياة من رعيلها الأول..والأفضل ان يصبح ذلك جزءا من قانون الحركة الأساسي وليس قرارا لمؤتمر.

ليبرمان يختبر جدية "القرار المستقل"!

كتب حسن عصفور/ منذ انتهاء مجلس الأمن التصويت على قراره رقم 2334، كان مهما مراقبة سلوك طرفي معادلة القرار، وكيفية التعامل مع نتائجه وما سيكون لمعرفة الجدية السياسية لكل منهما فيما بعد تمرير القرار..

الطرف الفلسطيني، وما قبل التصويت بدأ بالتحضير لشكل "إحتفالي خاص"، جسد بعض منه اتفاق " كبير مفاوضي الرئيس محمود عباس" على احضار

محطة تلفزية عالمية لتصويره داخل منزله، وهو ينتظر نتيجة التصويت وبعدها يقفز "مصفقا" لعدة دقائق، في مشهد قلما أن يحدث في العمل السياسي الفلسطيني، خاصة في سنوات النكبة السياسية الأسوء فيما بعد رحيل الخالد ياسر عرفات، وتواصلت "الحالة الاحتفالية" دون أن يترافق معها أي خطوة تشير الى وجود فعل تطويري قادم..

بعض من أيد "القرار المذكور" قال بتحفظ أو بصوت خافت وسط "المهرجان الاحتفالي"، هو قرار يجب البناء عليه، دون أن يحدد كيفية حدوث ذلك، فيما آخرون طالبوا الذهاب الجاد نحو بلورة "رؤية فلسطينية شاملة" تبدأ بانهاء الانقسام والتوجه لبناء "وحدة وطنية" تكون سلاح التطوير والبناء..أي الدخول في "ورشة عمل وطنية" حتى يمكن الاستفادة القصوى من القرار..

ولأن "سي السيد السياسي" لا يبحث عن صياغة "رؤية وطنية شاملة للمواجهة ميدانيا مع دولة الاحتلال"، ذهب لفتح باب "المهرجان السياسي" احتفالا، رغم كل ما كشفته وسائل الاعلام خاصة العبرية عن حقيقة صياغة القرار والجهة التي كتبت فقراته النهائية، وأن أمريكا لم تهدف للقيام بعمل يخدم القضية الفلسطينية بقدر ما كانت "تصفية حسابات ذاتية بين أوباما ونتنياهو"، صمت عليها الرئيس الأمريكي حتى الساعات الأخيرة لمغادرة البيت الأبيض..

وعودة الى المشهد السياسي الواقعي، نرى كيف سارعت حكومة دولة الكيان لمواجهة "القرار"، حيث لم تهدأ منذ الانتهاء من تمرير أمريكا للقرار الدولي، حركة "نشاط سياسي" متزامنة مع حركة أفعال ميدانية، أبرزها الاقرار ببناء 5600 وحدة استيطانية جديدة في القدس العربية المحتلة، فيما بدأت حركة المناقشة لضم "مستوطنات كبيرة" الى دولة الكيان رسميا..

ومقابل ذلك الفعل الاحتلالي لم يحدث أي خطوة عملية رسمية فلسطينية، مكتفية بتسريب خبر حول "إمكانية عقد اللجنة التنفيذية" دون أي تحديد لجدول أعمال..

ولو اعتبرنا أن "اللجنة التنفيذية" لم تعد بذي صلة في "القرار السياسي"، وانها باتت غائبة عن أي دور فاعل، وتحولت في زمن الرئيس عباس الى لجنة "التصديق" على رغباته، لا أكثر ولا أقل، فاللقاء الجديد لو حدث سيكون عبارة عن "لقاء التصديق" على البيان المعد ويشرح "المكاسب التاريخية للنصر الكبير،

وحكمة الرئيس في كسب العالم"، وينتهي اللقاء على أمل لقاء يوما ما بمناسبة ما..دون أي خطة سياسية للبناء أو المواجهة، سوى تأييد دعوة فرنسا أو روسيا لفتح الباب للمفاوضات ولقاء الرئيس عباس مع نتنياهو "بلا شروط مسبقة"!

ويبدو أن وزير حرب الكيان ليبرمان، قرر أن يمارس هوايته في استفزاز الرئيس عباس وفريقه السياسي الأمني، عندما أعلن يوم 25 ديسمبر 2016، انه سيتم وقف كل أشكال الاتصالات مع السلطة الفلسطينية عدا "التنسيق الأمني".. تصريح يمكن اعتباره عملية فحص للموقف الرسمي الفلسيطيني، وكشف الغطاء عن حقيقة الرد المرتقب..

ومع أن "كبير المفاوضين" وكبار كلمنجية الرئيس عباس، لم يجرؤا الرد على ليبرمان، وصمتوا صمت أهل الكهف على تصريحات أقل ما يقال عنها أنها "إهانة لرجولتهم السياسية"، وما كان لهم أن يلجأوا للصمت المطبق، فيما طالب بعض من متحدثي "فصائل" بضرورة الرد عليه بتطبيق قرارات المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني..

والسؤال الآن، ليس بحثا عن "خطة مواجهة وبناء شاملة" لما بعد القرار وتحويله الي آلية مطاردة لدولة الكيان، بل ماذا سيكون "رد الفرقة العباسية" لو أن ليبرمان نفذ وعده، وأوقف كل تواصل عدا "النسيق الأمني"، بل وأخذ بتنفيذ جزءا من "خطته الجزرة والعصى"، وفتح قنوات اتصال مع بعض الشخصيات والمجالس المحلية..

لنترك "الجدل السياسي" حول القرار "ظروف الصياغة واسباب الموقف الأمريكي وشطب فقرات أكثر أهمية مما ورد بالقرار كانت ضمن قرارات سابقة ومساواة الارهاب الاسرائيلي بالمقاومة الشعبية الفلسطينية" ونتجه للسؤال: ماذا بعد، وهل من الممكن اعادة السؤال التاريخي للثوري الكبير لينين: ما العمل؟!.

"ما العمل" لمطاردة دولة الكيان، وما العمل نحو إعادة المشهد الوطني لصورته الوحدوية وقبر أخطر أدوات النكبة المعاصرة، الإنقسام..

ما العمل حقا لكي يصبح عام 2017 عاما لـ"إنهاء الاحتلال"..

تلك هي "المستحقات السياسية" التي هي معيار النجاح الوطني، وغيرها ليس سوى "مسكنات" لتمرير الكارثة الوطنية!

ملاحظة: أحد "الخبثاء" قال بعد تصريحات ليبرمان بعدم قطع التنسيق الأمني، أن هذا يمثل "اعترافا اسرائيليا بقرار 2334".. مش التنسيق الأمني صار مقدس بقرار دولي..!

تنويه خاص: كثر الحديث عن تغييرات وتبدلات في مواقع "قادة المؤسسة الأمنية"، ومعها بدأت الحديث عن تغيير حكومي، طيب هتغييرات بالكوا جزء من رؤية شو..اللي فاهم يحكي..بس بلا شتايم الفرقة اياها!!

"مرسوم الرئيس السري" مقدمة للفوضى المطلوبة اسرائيليا!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام ومختلف وسائل الاعلام تتداول الحديث عن "مرسوم سري" للرئيس محمود عباس، ينص على رفع الحصانة عن خمس نواب من كتلة فتح البرلمانية، بتهم "الإختلاس وتجارة السلاح"، وأحدث "المرسوم الرئاسي السري" جدلا واسعا في المشهد الفلسطيني، وتقريبا لم يجد معه مؤيدا واحدا حتى تاريخه، سوى من كتبه، بأمر خاص من شخص الرئيس عباس..حتى كتلة الرئيس البرلمانية لم تجرؤ لتؤيد، رغم أن واجبها القانوني أن ترفض كما رفضت الغالبية البرلمانية المطلقة ذلك "القرار اللا قانوني"..

والسؤال، وقبل الذهاب في مناقشة تبعات ذلك المرسوم، ومهزلة التعامل معه، هل قام الرئيس عباس بإصداره بشكل رسمي، ونشره في عدد خاص من مجلة الوقائع الفلسطينية، التي لا يعتبر أي مرسوم له قوة القانون والتنفيذ الا بعد نشره رسميا، ونعتقد أن تلك بديهية أولى لمن سمي رئيس المحكمة الدستورية المستقدم بهوى خاص من المغرب بعد رحلة تدريس طويلة خارج الوطن و"بقايا الوطن"..

والاشارة الى هذه المسألة، فرضها بيان الناطق الرسمي بإسم أجهزة الرئيس الأمنية، في بيان نشرته الوكالة الرسمية للرئيس "وفا"، مساء يوم الأحد 18

ديسمبر، بعد قيام أجهزة الأمن الرئاسية باقتحام مقر الصليب الأحمر لإخراج 3 من نواب اعتصموا داخله، حيث تكرم الناطق اللواء بإطلاق صفة "مواطنين" على النواب المعتصمين، وهي صفة تكريم لكل فلسطيني أنه مواطن، لكنها بالتأكيد ليست تكريم من مؤسسة عباس الأمنية، التي "خلعت الحق التشريعي دون مرسوم تشريعي"..

النائب ليست صفة تمنح من شخص أو تسحب من شخص مهما على شأنه، بل هي نتاج إرادة شعبية وثقة جمهور قرر التصويت خيارا حرا له ليكون معبرا عنه في مؤسسة التشريع الأولى في السلطة الفلسطينية، ولذا ما جاء في بيان الناطق بإسم المؤسسة الأمنية للرئيس عباس مثل "تطاولا غير مسبوق" نحو نواب المجلس التشريعي، واستبق ذلك تقريرا بواقعة غير قانونية بعد، وإن كان لا يعلم فعليه أن يتعلم وتلك ليس عيبا، فالعلم نور، وبالقطع الجهل مصيبة..

وتجاوزا لبيان "الجهل القانوني" بنزع الصفة دون مرسوم رسمي وفقا للقانون، فالحديث عن المرسوم والعمل على "تنفيذه" بالمفهوم الأمني يمثل مقدمة عملية لتنفيذ "مخطط الفوضى" الذي تستعد له سلطة الاحتلال "خيارا بديلا" عن "بقايا الشرعية الفلسطينية في الضفة الغربية"، فأن يتم تنفيذ قرار دون نشره قانونا، وعدم ارساله للجهات ذات الصلة، بما فيها رئاسة المجلس التشريعي والنواب بصفتهم، مترافق معها تفسير لكيفية التعامل مع حقوقهم الشخصية والمالية..فتلك "حماقة مفرطة"!

بالتأكيد" كان من المفترض أن لا يغيب عن كاتب "المرسوم السري"، بأن يرفق تقريرا تفصيليا لذات الجهات بالاسباب "القانونية" لإسقاط عضوية النواب ورفع الحصانة عنها، ولأن ذلك لم يحدث حتى تاريخه، فما اقدمت عليه أجهزة أمن الرئيس عباس، ليس سوى خرق للقانون يستوجب الملاحقة والمحاسبة من جهة، وتقديم اعتذار للشعب الفلسطيني وللمجلس التشريعي وللنواب المستهدفين من جهة أخرى..

أن يفتح الرئيس عباس الباب لأجهزته ومؤسسته بالتطاول على "القانون الأساسي - الدستور المؤقت"ن ليس سوى فتح الباب لكل اشكال الخرق والفوضى، ويمنح كل مواطن الحق أن يتصرف وفقا لما يراه "قانونه الخاص"، كون الرئيس

وأجهزته الخاصة، الأمنية والسياسية ضربت لهم المثل وفتحت وشرعنت النموذج لخرق القانون..

قد يجد ما فعل الرئيس هوى عند بعض "الساقطين سياسيا" والمترقبين لحظة الصفر، بترتيبات بدأت عشية مؤتمر فتح مع جهات غير وطنية، للبدء في تنفيذ المشروع الاحتلالي لنشر الفوضى، كمقدمة لاعادة فرض الاحتلال كليا على مناطق السلطة واعتبارها "تحت الوصاية الاسرائيلية"، الى حين الاتفاق على "قيادة مؤهلة" للتفاهم مع "سلطة الاحتلال"..

"فخامة الرئيس"، تذكر أن بعض من لقبك هو من ذات القانون الأساسي الذي بدأت بدوسه بأقدام أحذية جهازك الأمني، وتذكر أن منصبك كرئيس للسلطة تجاوز القانون منذ زمن تجاوز السبع سنوات، ويحق لاي مواطن أو جهة سياسية أن يعتبرك "فاقد للشرعية" أو "منتهي الصلاحية"..حيث تفسير القانون ليس حكرا على فريقك، بل وليس حقك لك أن تلغي القانون الأساسي وقتما تريد وتلجأ اليه وقتما تريد..

"فخامة الرئيس" محمود رضا عباس، تذكر أن القانون لا يمكن التعامل معه بالقطعة وحسب "المزاج الخاص"، فعندها قل على "السلطة السلام"..فحاذر وانتبه أن ذلك تعبيد للطريق الذي يترقبه عدو الشعب لانهاء منجز الشعب التاريخي في أول كيان وطني فوق أرض فلسطينية..

"فخامة الرئيس"، تذكر أن الدستور المؤقت الفلسطيني كتب قبل أن تعود الى أرض بقايا الوطن، لصيانة المشروع التاريخي، وما أنت فاعله بهذا التطبيق "الحرام" ليس سوى هدم ذلك المشروع التاريخي..

"فخامة الرئيس" ليس عيبا أن تكتشف الخديعة وتقذفها الى سلة المهملات الموضوعة الى جانبك تحت مكتبك..لكن العيب بل العار أن يكون الإصرار على الخطيئة هو القرار فعندها سيكتب التاريخ: أن ياسر عرفات اسس أول سلطة وطنية فوق أرض فلسطينية، وأن محمود رضا عباس من هدم تلك السلطة الوطنية..

لك الخيار : بين الصواب الوطني أو العناد الذاتي لنهاية تعلم أنت ما هي!

ملاحظة: بما أن "جنيف" مدينة تفتح النفس والشهية ووصلها ممثلين عن غالبية الفصائل المشكلة للمجلس الوطني، يا ريتهم يناقشوا إمكانية عقد "تحضيرية المجلس" في جنيف..أكيد النتيجة حتكون "أعذب للنفس"..مجرد اقتراح مش قصده تنغيص حالة "الاستراخاء"!

تنويه خاص: ما أعلن عن مقتل 3500 فلسطيني في سوريا يمثل مصيبة جديدة..لا نعلم هل "ممثل الممثل الشرعي الوحيد" في سوريا على علم بتلك المأساة أم كان مشغولا في غيرها!

"مشروع بينيت "..و"مقترح موسى"!

كتب حسن عصفور/ في "صدفة زمنية سياسية"، وجد الشعب الفلسطيني أمامه، مشروع ومقترح يمكن وصفها بـ"الأحدث" سياسيا في مسلسل المشاريع والمقترحات التي لا تنتهي حول القضية الفلسطينية..

فقضية فلسطين هي القضية الأكثر في عالمنا المعاصر تعرضت لـ"مشاريع حلول سياسية"، بعضها متفق عليه وبعضها لم يعد سوى ضمن "أرشيف التاريخ"، ومع ذلك فكلها لم تر النور الحقيقي، والمحاولة الوحيدة التي كان لها "أمل سياسي" في تحقيق حل ما كانت "اتفاقات أوسلو"، والتي بدأت عمليا بالتنفيذ قبل أن تنقلب الحركة "التوراتية" على تلك الاتفاقات عبر "فوهة البندقية" باغتيال اسحق رابين رئيس وزراء حكومة اسرائيل التي وقعت الاتفاق مع الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني..اغتيال لا سابق له في دولة الكيان، لكنه كان الرسالة الأهم لمستقبل الحل المطلوب "توراتيا" فوق أرض فلسطين..

يوم الجمعة 30 ديسمبر سيبقى في "الذاكرة السياسية" الفلسطينية، كيوم حدث خاص، حيث عرض رئيس حزب "البيت اليهودي" الوزير اليميني المتطرف بينيت "المشروع الحقيقي" لليهودية السياسية لكيفية الحل السياسي للقضية الفلسطينية..

باختصار شديد، "مشروع بينيت" يلخص جوهر الرؤية الصهيونية التاريخية، امتلك من الجرأة ما لم يمتلكها غيره لعرضها دون أي رتوش أو "محسنات"، ودون تفاصيل حدد "مشروع بينيت" الحل في "حكم ذاتي في الضفة الغربية" ودولة فلسطينية في غزة..

مفهوم "حكم ذاتي" هنا يأتي في سياق أن "الضفة الغربية باتت جزءا من "السيادة الإسرائيلية"، بحيث تصبح دولة الكيان قائمة فوق ما إغتصب عام 1948 بحدود 78 % من فلسطين التاريخية، مضافا اليها ما سيغتصب من الضفة والقدس لبناء "مملكة يهودا والسامرة" على طريق اعلان "الدولة اليهودية المعاصرة"..

بالتأكيد، سيخرج من بين صفوف أهل فلسطين، من سيستخف بالمشروع "البينيتي"، ويتعامل معه كعرض متطرف، والحقيقة هي غير ذلك تماما..بل أن هذا المشروع هو جوهر المشروع اليهودي، الذي تقاس به أي مشاريع تقبل أو ترفض، وتلك خلاصة التجربة السياسية ما بعد توقيع اتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان عام 1993..وما تلاها من مفاوضات ومقترحات خلال تلك المفاوضات..

ولأن المسألة، ليست عرضا يمينيا متطرفا، بل هو "المشروع اليهودي" للحل السياسي، بأن اي دولة فلسطينية لن تقام في الضفة الغربية، وفقط في قطاع غزة، يصبح ضرورة الرد الفوري والسريع ضرورة، ليس ذاك "الرد الاستجدائي" المتواصل من قبل فرقة الرئيس محمود عباس عن "حل الدولتين"، بل ضروة الانتقال الى مرحلة "مواجهة سياسية شاملة" تسنتد الى فرض مشروع دولة فلسطين على أرض فسطين المحددة في نص القرار..

"مشروع بينيت" هو أحد اهم الأسلحة السياسية التي يجب أن تكون معول هدم للمشروع التوراتي، وأن يكون منطلقا لحركة تغيير سياسي حقيقية في مواجهة دولة الكيان، والكف عن المشهد السائد المخادع الذي يحاولون تمريره عبر "مكتسبات خادعة" مرهونة بقرار أمريكي لا أكثر ولا أقل..

آن أوان وقف "الرهان الكاذب" على تغيير موقف امريكا نحو دولة اسرائيل، ووجب التصدي للفرقة الأمريكية سياسيا في الساحة الفلسطينية، كي لا تواصل رهن المشروع الوطني الفلسطيني كجزء من "سلة أمريكية" تستخدم في سياق

"المناكفات" التي لا تقدم ما يفيد قضية فلسطين..سوى مكتسبات ضباب يزول مع نهار جديد في مشهد امريكي جديد..

استمرار الرهان على أمريكا وترويج أنها باتت وكأنها "نصير الحق الفلسطيني" هو الوجه الآخر لـ"مشروع بينيت"، ما يتطلب وقفة وطنية حازمة مع هذا الفريق فلا هزيمة للمشروع التوراتي التهويدي دون هزيمة فرقة الخداع السياسي..

وفي سياق "إجتهادات عنترية"، جاء مقترح القيادي التاريخي في حركة حماس د.موسى أبو مرزوق حول "الحل الفيدرالي"، وكأنه بحثا عن حل لأزمة حماس قبل أن يكون بحثا عن حل للأزمة الوطنية الفلسطينية..

حديث ابو مرزوق عن "الحل الفيدرالي" في حوار مع قناة "الغد" يوم 30 ديسمبر 2016، قد يكون "حديث العام"، وللحق فهو ليس طرحا انفصاليا بالمعني القانوني كما هو الكونفدرالي، وليس عرضا لاقامة "دولة - كيان" مستقل في قطاع غزة..

لكن العرض جاء مثيرا للشكوك الوطنية، ليس لجوهر المفهوم القانوني للحل الفديرالي، بل لنه لم يقدم "حلا فديراليا شاملا"، بمعني لم يتقدم أبو مرزوق بمفهوم الحل للقضية وشكل الكيان والحدود في المرحلة الحالية، وواصل الكلام عن العام السياسي الضبابي..

كان يمكن أن يكون مقبولا، لو عرض أبو مرزوق ذلك كجزء من تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، التي كشف لنا أنه لا يعلم ماهية القرار ولا نصوصه، عندما قال أنه لم يحدد حدود دولة فلسطين، وليس سوى قبول فلسطين عضو مراقب، وهذا غير صحيح بتاتا، فالقرار تحدث عن دولة ضمن الأرض المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية..

الريبة الوطنية الفورية من "مقترح موسى الفديرالي" كونه اقتطع جزءا من المفهوم السياسي العام، وأظهره دون أي تلامس للحل في الضفة خاصة مع بروز مشروع تهويدي، فبان وكأنه جزء تساوق مع المعروض اسرائيليا...

دون أي اتهام أو القاء الأوصاف، فما قدم من "حل فديرالي" يستوجب التفكير في سياق العمل على تنفيذ اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/

67 لعام 2012، وهو ما يجب سريعا على قيادة حماس توضيحه، وغير ذلك تكون "الريبة والشك الوطني" هي الحق السياسي وليس أي تفسير لغوي مصحوبا بشعار كل فلسطين لنا..

ملاحظة: آخر "عبقريات الرئاسة الفلسطينية" نفي "مسشتار استراتيجي" ما ورد في مقابلة الرئيس عباس مع صحيفة عبرية واعترافه بالتنسيق مع أمريكا حول صياغة قرار 2334 ، ولكن "الإستراتيجي" لم يقدم ما كان رد الرئيس حرفيا..شكله العيب اختفى من المقاطعة!

تنويه خاص: تصرفات أوباما في أيامه الأخيرة تذكرك بتصرفات "الضرايرا"..يعمل أي شي للتنكيد على الرئيس القادم..بس بتعرفوا كله منيح ما دام بيهز صورة امريكا اللي الناس كانوا مصدقين انها "غير شكل"..شكرا أبو حسين!

مواجهة مقترح "ترامب" اولوية وطنية على ممارسة الحقد يا ذاك!

كتب حسن عصفور/ منذ اعلان الرئيس المنتخب دونالد ترامب أنه سيعمل على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس الغربية، تعامل البعض الفلسطيني وكذلك العربي، ان ذلك ليس سوى "تهويش اعلامي" يقال في كل مناسبة انتخابية، لكنه كلام لن يرى النور..

وبقدر ما في هذا الكلام، من مخزون لغباء سياسي، فهو يعكس أن من يتولى الشأن الفلسطيني رسميا، يتعامل مع مجريات "الكوارث السياسية" باستخفاف لا بعده استخفاف، إن "اردنا حسن النوايا"، ولا نذهب لأبعد من ذلك، ويجهل يقينا أن الشخصية الرئاسية القادمة ليست هي ذات النمط الرئاسي الذي مضى، خاصة وأن غالبية يهود الولايات المتحدة منحوا مالهم وأصواتهم الى هيلاري كلينتون، وسقطت رغم كل الدعم ومعها "رغبة مؤسسة عباس الرسمية" وغالبية عربية ايضا، ما يثبت "أكذوبة السيطرة اليهودية" على القوة الانتخابية..

ترامب عنما قال ما قال، ليس دعما لليهود والصهاينة ودولة الكيان فقط، ولذا سيتراجع عما قال بعد أن "يحتال عليهم"، بل هو انعكاس لمفاهيم خاصة، تحمل "عداءا ما" للمسلمين وللعرب بشكل أو بآخر، ولذا فموقفه ليس "حبا في دولة الكيان أو رد دين سياسي لليهود"، بل "شكل من أشكال الكراهية للمسلمين"..

وقد أكدت مستشارة ترامب لاحقا وبعد الفوز على قرار "نقل السفارة الأمريكية الى القدس"، ولذا وجب أن يتم التعامل بشكل مختلف كليا، عن "السذاجة السائدة" في مراكز القوى الفلسطينيية، سواء من هي بالحكم رغم انتهاء صلاحياتها، أو فصائل وقوى دخلت طورا من "التيه والحيرة" نتيجة قوة الفعل الانقسامي..

الخطر الحقيقي في تحول مقترح ترامب من كلام الى واقع، يرتبط ارتباطا وثيقا بحركة الفعل الفلسطينية في قادم الأيام، على قاعدة أنه سيحدث، وأنه خطر واقعي، وليس "قولا انتخابيا" لتبرير التخاذل في المواجهة، أو التواطئ في تمرير مشروع التهويد في القدس، وفقا لنظرية أن "لليهود حق ديني ومقدسات" بها، والخلاص من "الإرث العرفاتي"..

والتدقيق في أولويات الرئيس عباس الراهنة تكشف أن "مواجهة مقترح ترامب" ليس جزءا من أولوياته السياسية، التي كشفها ما بعد مؤتمر فتح السابع، حيث كان قراره السياسي الأول، هو ارسال وفد "شكر وتقدير" لواشنطن على دورها الأمني في عقد المؤتمر السابع، وضغطها على دولة الكيان لتوفير كل الظروف المناسبة له، ليس من أجل الارتقاء بدور فتح في مواجهة المشروع الاستيطاني الانفصالي، وحماية "بقايا المشروع الوطني" من تدمير ممنهج، والعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، بل للخلاص من كل من يرى بهم "عائقا" أمام "التفق عليه ضمن نظرية التنسيق الأمني الحديث"..وتكريس الانقسام "حقيقة سياسية" وصولا لتنفيذ "مشروع الانفصال" و"إعلان دولة غزة" بديلا لدولة فلسطين.!

لا غرابة إطلاقا، ان ينشغل محمود عباس في استكمال حرب تصفية معارضيه، بتدمير العمود القانوني للسلطة الوطنية، وتسريب مرسوم عن رفع الحصانة عن نواب من المجلس التشريعي، وفقا لتصريحات مستشاره القانوني، كخطوة عملية

لفتح باب "الفوضى" في الضفة الغربية، تمهيد لفرض مخطط دولة الكيان العسكري الأمني على الضفة الغربية، ولهذا حديث تفصيلي في الأيام القادمة..

ولأن مواجهة مقترح ترامب ليس رهنا بالمؤسسة الرسمية المصابة بحول سياسي شبه شامل، فالمسؤلية تقع على مجمل فصائل العمل الوطني، والبدأ بعقد لقاءات داخل الوطن وخارجه لتشكيل "خلايا عمل" حقيقية والبدء في رسم ملامح خطة شاملة لقطع الطريق على "المقترح الترامبي"..

خطة سياسية شاملة، من أجل خلق حركة تواصل مع مراكر الفعل عربيا وأمريكيا ودوليا، وتشكيل "قيادة عمل" لتلك "المعركة الوطنية الأهم" خلال الأيام القادمة..

القضية لا يجب أن تترك لفريق "الاستهبال السياسي" او "لفرقة تهويد القدس"، بل وجب "الانتفاض السريع" كي لا يتحول الأمر من فعل لقطع الطريق على كارثة تلوح في الأفق، الى رد فعل لتقليل ضرر الكارثة بعد حدوثها، وعندها لا ينفع القول "ألم نقل لكم"!..

النداء الوطني لا ينتظر أحداً، والمواجهة الوطنية لا تحتاج "مرسوما"، فالمراسيم باتت لها وظيفة متعاكسة كليا مع حركة الفعل الوطني..

النداء للكل الوطني، وليس للزمرة المصابة بتهالك وطني..لا وقت للتردد ولا وقت للتفكير فالقدس حقا تستحق..وليت "نفرة منع الآذان" تتذكر أن الخطر التهويدي قد يصبح حقيقية سياسية لو لم تدرك قوى الشعب ذلك..

ملاحظة: قضية "إعدام نهلة التركماني" تستحق أن تجد اهتماما مختلفا في التعامل مع "الجريمة" دون الغاء للحق العام..مراكز حقوق الانسان ومنظمات حماية المرأة عليها واجب مختلف قد يكون حساسا ودقيقا لكنه يجب أن يكون!

تنويه خاص: لماذا لا يجرؤ الرئيس عباس على نشر "مرسومه السري" لشطب القانون الأساسي..هل هو خوف من "غضب شعبي مختلف" أم انتظارا لـ"تنسيق خاص" مع هذه الدولة أو تلك..فلسطين دوما أعلى قامة من أي كان ..تذكر وتأكد!

"نداء مروان"!

كتب حسن عصفور/ سريعا أعلن القائد الوطني الأسير مروان البرغوثي موقفا سياسيا واضحا ومحددا، بعد أن تم إعادة انتخابه عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح، بأعلى الأصوات وبفارق ملفت للانتباه، رغم "الحرب السوداء" التي قادتها قائمة "الهاتف المجهول الأمنية" ضد من لا تراه جزءا من تيار "المقاومة الذكية"، لكنها لم تجرؤ علنا الدعوة لاسقاطه كما فعلت مع غيره نظرا لكون تلك المسألة ستسقط "ورقة عريهم السياسي"..

مروان، الأسير قرر ومبكرا ان يرسم مرتكزات رؤيته للمرحلة المقبلة، دون أن يذهب الى تفاصيل المشروع الذي يسعى اليه، لكن عناوين ذات دلالة تحدد مسار المستقبل لحركة فتح، وفقا لما يرى..

رسم مروان البرغوثي، مرتكزات رؤياه السياسية يوم 6 ديسمبر 2016 في تصريح لصحيفة "الغد" الأردنية، وفقا لأسس محددة:

*إعادة النظر في وظائف السلطة الفلسطينية من أجل أن تكون جسر عبور نحو الحرية وتقرير المصير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

*المضي في "مسار الوحدة الوطنية وإنهاء الإنقسام وإنجاز المصالحة.

*إعادة الإعتبار لخطاب التحرر الوطني.

*الخيار الديمقراطي الداخلي، والنضال من أجل تعزيز الحريات.

*ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والدول الغربية الصديقة.

بالتأكيد، تلك العناصر لا تشمل كل أسس برنامج العمل الوطني، باعتبار ما قاله، كان رسالة أولية تهدف، فيما تهدف، لرسم "خيار فتح القادم"، خاصة وهو يعلم يقينا أن هناك من يريد "خطف فتح" كما خطف الشرعية الوطنية، لأنه يدرك ذلك يقينا من تجربته ما قبل الاعتقال، خلال موقعه القيادي في المواجهة الكبرى للهجمة العدوانية الإسرائيلية الأمريكية ما بعد قمة كمب ديفيد، لتدمير المشروع الوطني والتخلص من الزعيم الخالد المؤسس ياسر عرفات، وفرض قيادة تحت

القوة الجبرية تتماهى والمخطط الجديد، حاربته بذات حرب سلطة الاحتلال في حينه..

وخلال سنوات الاعتقال تابع كم أن المشروع الوطني أصيب في مقتل نتيجة "الخنوع السياسي" للإدارة الأمريكية والإرتعاش من مواجهة سلطة الاحتلال وحكومتها الفاشية، حتى تلك المكتسبات التي منحتها "الشرعية الدولية" للشعب الفلسطيني عبر قرار 19/ 67 عام 2012 لاعلان دولة فلسطين، لم تجد طريقها للتنفيذ، كي لا تدخل "القادة المسؤولة" في مواجهة مع دولة الكيان، رغم انه بات حقا وردا ايضا على المشروع الاحتلالي..

المرتكزات التي حددها مروان البرغوثي، تبدأ توصيفا لما تهربت منه القيادة الرسمية الفلسطينية سنوات طوال، حيث أكد انه بات واجبا وضروريا أن يتم "إعادة النظر في وظائف السلطة الفلسطينية"، التي تحولت الى وظائف خدماتية ترتبط بوظيفتها الأمنية، ويمثل استمرارها خطرا حقيقا على المشروع الوطني الفلسطيني..

والتغيير راه مروان بحق جسر عبور نحو الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني واقامة دولة فلسطين وتنفيذ حق العودة..والمطالبة هنا، ليست نصا تجميليا، بل هو شرطا واجبا للانتقال من مرحلة الى مرحلة مختلفة كليا.

مفهوم "إعادة النظر في وظائف السلطة" هو المحور الأساسي للبرنامج الوطني، بعد انتهاء مفعول الاتفاقات السابقة، وعدم قيام دولة الاحتلال الالتزام بجوهرها، و لم تكتف بعدم الالتزام بل أنها ألغت الجوهر الأساسي فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها أرض فلسطينية ووحدة جغرافية واحدة، الى جانب مكانة القدس الخاصة، والالتزام بعدم القيام بأي خطوة تؤثر على قضايا مفاوضات الوضع النهائي، وهو ما يعني عدم القيام بأي خطوات تؤدي الى إحداث أي تغيير، بما يشمل مصادرة الأرض والاستيطان..

لكن دولة الكيان الغت كل ذلك، وسارعت من خطى مشروعها التهويدي في القدس والضفة، وكرست فصلا موضوعيا بين الضفة والقطاع، مستغلة انقلاب حماس عام 2007، لتعزيز التهويد والانفصال..

لذا بوابة العبور للقادم يتطلب أولا انهاء تلك الوظيفة القائمة للسلطة الفلسطينية، (عمليا محصورة في بعض مناطق الضفة دون مناطق التهويد الاستيطاني والقدس والقطاع)، ودونها يصبح اي حديث عن "الوحدة وانهاء الانقسام" ليس سوى "كلاما فارغا" لاضاعة الوقت، وتخدير الاحساس الوطني ضمن ممارسة "خديعة كبرى"، باستغلال "الوحدة ومقاومة الانقسام" لبقاء الوظيفة الخدماتية - الأمنية للسلطة الفلسطينية..

مروان البرغوثي، أدرك ان لعبة البعض في خلق "جدار عازل" بين دول عربية وفلسطين ليس سوى ضررا سياسيا، لذا أكد ضمن مرتكزات رؤياه على ترسيخ العلاقات معها..

تلك هي الأسس الأهم في ما يمكن تسميته "نداء مروان السياسي" لقيادة فتح الجديدة، وايضا لقوى الشعب الفلسطيني لكسر جدار "الارتعاش السياسي" الذي يحاول البعض فرضه عبر "ثوب خادع"..

هل ينتصر "نداء مروان"، أم يعمل اصحاب "تيار المقاومة الذكية" على ابطال مفعوله لينتصر "نداء نتنياهو"..ومن هنا تبدأ المعركة..!

ملاحظة: مفارقات سياسية ملفته، أن يكون أول مسؤول أجنبي يزور الرئيس عباس مهنئا بالمؤتمر، القنصل الأمريكي، وأول محادثة هاتفية من الرئيس عباس للخارج مع أمير قطر(مفهوم ليش أكيد)، وأول رحلة خارجية لعضو لجنة مركزية (د.عريقات) تكون الى أمريكا..يا محاسن الصدف السياسية!

تنويه خاص: بيان قمة دول الخليج يقول أن لا مكانة ولا دور للرئيس بشار الاسد في مستقبل سوريا..شكله اللي كتب البيان ما سمع أخبار حلب..الرغبات ما بتلغي الواقع يا جماعة..راحت عليكوا ولحقوا بدلوا بسرعة أحسن لكم!

"نوك أوت" الرئيس عباس لتقرير "غولدستون" و"الشرعية الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن ردود فعل المستمعين لخطاب الرئيس محمود عباس، وهو الأطول له في حياته العامرة بـ"81" عاما، قارب الساعات الثلاث وربع ساعة، داخل "المقاطعة" المحاصرة بقوات أمن "غير مسبوقة"، أو خارجها، فقد منح الخطاب كثيرا من الوعود، سواء بها حق أو لغو، فتلك مسألة لاحقة، وإن كان كثيرها لا يمثل سوى" إدراجا" في نص الخطاب الذي لن يتذكره الرئيس عباس نفسه، بعد ايام من الآن..

لكن ما يهم الفلسطيني، هو أن "الحديث العباسي" الأطول تعامل في غالب الأحيان مع الفلسطيني في الوطن والشتات وكأنه "بلا ذاكرة سياسية أو إنسانية"، وأعتقد كاتب الخطاب أو قارئه أن الأهم ما تقول وليس ما تفعل أو ما فعلت، حديث شابه من "الفوضى غير الخلاقة" الكثير والكثير جدا، وليس أولها ما أشار له الرئيس عباس في الخطاب دون ان يفكر في العبارة أصلا، دعوته الى اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، مع علمه الكامل بفقدان اي قدرة الآن على اجرائها ولماذا لن يتم ذلك، وأن "شريكه في إضاعة الوقت السياسي" نتنياهو لن يسمح ذلك بتاتا، لأسباب يعلمها جيدا الرئيس عباس نفسه..

كما أن الرئيس عباس لم يحدد للشعب للفلسطيني طبيعة تلك الانتخابات، رئاسية لمن، وتشريعية لمن، اهي للسلطة القائمة الراهنة، وهو ما يعني تمديد فترة المرحلة الانتقالية وإبقاء "يد الاحتلال العليا" على المشهد السياسي الفلسطيني لعدة "سنوات أخر"!.

وفي حال أنه يتحدث عن انتخابات رئاسية لدولة فلسطين، التي كرر النطق بها عشرات المرات، فهو هنا يقع في اختبار" كشف الكذب السياسي"، حيث أن الدولة التي يتحدث عنها يفترض أن يقوم بإعلانها أولا، بديلا للسلطة القائمة، وتصبح هي الكيان الوطني الفلسطيني التمثيلي الجديد، وبإعلانها يتم انهاء المرحلة الانتقالية من الاتفاقات الموقعة مع دولة الكيان، وهو ما يعني أولا وقف التعامل مع البعد السياسي لتلك الاتفاقات، وخاصة "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير ودولة الكيان الى حين اعتراف اسرائيل بدولة فلسطين..

والحقيقة التي يعلمها كل طفل فلسطيني، ان آخر من يريد الانتخابات لدولة فلسطين هو رئيس دولة فلسطين، وهذه هي أول "نوك أوت" من الرئيس عباس للشعب الفلسطيني..

و"النوك أوت" الثانية، حديث الرئيس عباس عن مراجعة العلاقة مع الاحتلال واسرائيل، وبحث المقاطعة والمقاومة الشعبية السلمية، ما يمكن وصفه بالمهزلة الكبرى، في "الحديث العباسي الأطول"، إذ أنه هو من يعرقل تنفيذ قرارات المجلس المركزي التي أقرها في شهر مارس (آذار) 2015 حول تحديد العلاقة مع الاحتلال ودولته، ووقف التنسيق الأمني والعمل على وقف التعامل بالاتفاقات وتشجيع مقاطعة البضائع الاسرائيلية، وتطوير سبل "المقاومة الشعبية"..وعدم القيام بأي مفاوضات قبل أن يتوقف الاستيطان ويطلق سراح المعتقلين..ولاحقا قرارات اللجنة التنفيذية حول اعلان دولة فلسطين!

لكن الرئيس عباس عمل كل ما يمكن عمله لمنع تنفيذ أي من تلك القرارات، ولنتذكر بعضا من "خطواته وقراراته المعلنة" وليس السرية لردم كل قرارات "الشرعية الوطنية"، حيث تعزز "التنسيق الأمني" واصبح "مقدسا جدا" للرئيس وفرقته، وجسده في ملاحقة كل أشكال "المقاومة الشعبية" وخاصة حملة "السكاكين"، وهو المعترف في حديث تلفزيوني، وبطريقة "كوميدية"، أنه نجح في مصادرة 70 سكينا من مدرسة واحدة، طريقة هي ذات طريقته يوم أن خرج معلنا أن "قراره مستقل"..- مستقل عن العرب ومرتبط بالجار الراعي أمنا -، وأجهزة أمنه بكل مسمياتها من طارد كل من يعتقدوا انهم "حاملي سكاكين" للقضاء على "هبة السكاكين الغاضبة"، وكان لهم تحت خيمة "التنسيق الأمني المطلق مع أمن الاحتلال" نجاحا لا بأس به..أما المقاومة الشعبية فتلك باتت سؤال الموسم المقبل، أهي "الذكية" أم " مقاومة التواصل الاجتماعي"..سؤال سقط سهوا من إجابة الرئيس عباس عليه..!

ولكي لا ننسى، كما نسي أو تناسى الرئيس عباس، فلم يعد هناك أي شروط للعودة التفاوضية، بل أنه تحول الى "متسول تفاوضي"، يوافق على أي منادي له، لكن نتنياهو يدير له "مؤخرته"، دون ان نسمع منه كلمة غضب أو رد فعل "معاتب" على الإهانات تلك، حتى في خطابه الأطول لم نسمع أي ملاحظة حقيقية ضد نتنياهو..

ولعل الرئيس عباس غاب عن ذهنه "النوك أوت" الأبرز خلال فترة حكمه "منتجة النكبة الثالثة - الانقسام"، تقرير غولدستون الشهير الذي جاء لمطاردة دولة الكيان على جرائم الحرب المرتكبة خلال حربها على قطاع غزة عام 2008.. ذاك التقرير هو الأهم سياسيا وقانونيا الذي يحدد المجرم والجريمة وآلية العقاب، لكن الرئيس عباس لكان له "رأي آخر" بناء على "هاتف ليلي من مكان ما"، فقرر وقف التصويت على التقرير ليمنح دولة الكيان فرصة الهروب من العقاب، كافئ المجرم وعاقب المرتكب بحقهم الجريمة..

وهذا ليس استنتاجا خاصا، بل هو أحد خلاصات لجنة فلسطينية شكلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التجير في 3 أكتوبر (تشرين أول) 2009، ضمت حنا عميرة عضو تنفيذية المنظمة رئيسا ورامي الحمدالله عضو(لم يكن رئيسا للوزراء)، ودكتور عزمي الشعيبي..

اللجنة وبعد المراجعة لتطور الأحداث توصلت الى أن ضغوطا هائلة مورست لمنع التصويت على تقرير غولدستون، وأن الرئيس محمود عباس هو من اصدر الأمر للسفير الفلسطيني في جنيف "إبراهيم خريشه" بتأجيل التصويت على التقرير، دون أي مشاروة مع جهات رسمية فلسطينية - قرار فردي مطلق - ..ورأت اللجنة أن ذلك كأن خطأ..

تقرير اللجنة الهام والموسع يستحق بذاته قراءة جديدة، ليعلم الشعب الفلسطيني حجم الجريمة الوطنية التي إرتكبها الرئيس عباس، والتي مثلت خدمة بلا حدود لدولة الكيان، التي فلتت من عقاب هو الأهم منذ عام 1948 على جرائم حرب حيه وليس عبر تاريخ في الصراع..

هذه "الخدمة العباسية" لدولة الكيان كانت أحد اهم ضربات عباس القاضية للشعب، "نوك أوت" تناساها كليا، وكأنها "رجس من عمل الشيطان"، والحق أنها كذلك..

الرئيس عباس تحدى أي كان أن يقول أن تنازل ..وبدون الخوض في مباراة التحدي بعد ان كشف عن "جبروته الخاص في النوك أوت"، نتمنى عليه أن يرد على بعضا مما جاء أعلاه، لا أكثر ولا أقل..وإن لم يجب ويوضح سنرفع له

"الراية السوداء" تعبيرا عن "الكارثة - الكوراث الكبرى" التي أنتجها زمن حكمه طوال الـ12 عاما مضت.. تحدي سياسي له ولفريقه ينتظر الجواب!

ملاحظة: أطرف طرائف "خطاب الثلاث ساعات وربع الساعة العباسي" حديثه عن القضاء ومنع التدخل في عمله..طيب ممكن فخامتك يقلنا شو اللي صار مع رأس القضاء قبل كم يوم..بس هاي وانسى المحكمة الدستورية وكيف أجت ولشو وعشان مين ومين هو رأسها، وصحبته معك..!

تنويه خاص: صحيح ليش الرئيس عباس نسي يحكي عن اغتيال الخالد، مش قال أنه بيعرف القاتل..وأنا أشهد له أنه الفلسطيني الوحيد اللي بعرفه، بس لو..إحكي!

"هدايا كيري المسمومة" و"لهفة" الرئيس عباس التفاوضية!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا نطق وزير الخارجية الأمريكية كيري ما أسماه البعض بـ"رؤية كيري لحل لدولتين"، قدمها عبر خطاب سيبقى نموذجا خاصا لحجم "الذل المخزون" في شخصية احتلت الموقع الديبلوماسي الأول في الولايات المتحدة، وبالاستماع للخطاب بعد أن انتهت حالة "الانبهار" التي أحدثها الترويج الاعلامي ما قبل "الخطاب" سيكتشف القاري - المستمتع أن كيري حاول بكل "السبل الذكية" تبرير الموقف الأميركي لتمرير قرار مجلس الأمن 2334، جاهد باللغة والتمثيل الصوتي والجسدي، في تقديم كل ما يمكنه توضيحا لتلك الفعلة الوحيدة خارج النص الأوبامي في الدعم الأهم أمريكيا لدولة اسرائيل، كما قال هو ذاته، أنه لم تقدم ادارة أمريكية دعما لاسرائيل كما قدمت ادارة أوباما خلال السنوات الثمانية الأخيرة..

تبرير يكشف حقيقة تلك الإدارة، وأن تصويتها في مجلس الأمن ليس حبا في "العهد العباسي"، بل نكاية في نتنياهو وردا وداعيا على حجم الاهانات للرئيس الأمريكي والاستخفاف بوزير خارجيته، علما بأن هناك ادارات أمريكية مررت قرارات سابقة في مجلس الأمن، أكثر قوة سياسية من القرار الأخير..

وبعيدا عن "الدونية السياسية" في خطاب كيري، فلنذهب لمضمون الخطاب حيث وضع "العهد الأوبامامي" "وديعة سياسية ثمينة" لخدمة دولة لكيان في ذمة "العهد الترامبي" القادم..

"وديعة كيري" تضمنت عمليا عرضا هو الأخطر على مستقبل الحل السياسي الخاص بالقضية الفلسطينية، وهو أكثر رداءة سياسية من "رؤية بوش الإبن" التي قدمها في 24 يونيو (حزيران) 2002 في صفقة مريبة بين بعض العرب وبعض الفلسطينيين لتصفية ياسر عرفات عبر السياسة قبل أن يفشل ريحهم، فلم يجدوا بدا من اغتياله لاحقا..

كيري وضع أسسا تقوم في جوهرها على أن لا حل سياسي دون الاعتراف الفلسطيني بـ"يهودية اسرائيل"، ومعها بحق اليهود الديني في القدس، والتي يرى أنها يجب أن لا تقسم، دون أن يحدد حقا كيف ولما لا تقسم، وما هي "المقدسات اليهودية" فيها..

كيري، قالها صريحة أن أي حل لحق اللاجئين يجب أن توافق عليه اسرائيل، وهو هنا يقتطف جزءا من نص المبادرة العربية، دون أن يتعامل مع كل ما بها من مضمون لا يوجد به اساس لتوحيد القدس وأماكن يهودية مقدسة، والأهم لا اعتراف بـ"يهودية دولة الكيان" فيها، لكنه إجتزاء خادع لتمرير فكرة مريضة سياسيا..

كيري، حدد بوضوح أن "التطبيع العربي الاسرائيلي" لمواجهة خطر اقليمي ما، دون أن يحدد من أين الخطر وما طبيعته وما هي أطرافه، وبالسياق وضمن معرفة الموقف الأمريكي فأنه يعلن أن ذلك هو "الخطر الإيراني"، ما يستوجب "وحدة مصالح" عربية اسرائيلية..

كيري لم يمنح دولة الكيان فقط هذه الهدايا السياسية لكنه عمليا وضعها كـ "وديعة سياسية" للرئيس القادم، والتي سيعمل على الأبرز منها للبناء عليه فيما يخدم حلا يتساوق وتمرير "حل يهودية دولة اسرائيل"، مقابل ما يمكن الاتفاق عليه "تفاوضيا" على حدود أراضي لدولة فلسطينية تمنح دولة الكيان الشعور بالأمن والدفاع عن ذاتها..وهذه تحديدا تمثل "أم الألغاز"..

ولكن، المثير حقا، هو مسارعة الرئيس محمود عباس بقراءة بيان، على لسان "كولومبس عريقات"، أعلن فيه أن الرئيس تابع باهتمام بالغ خطاب كيري،، وبعد أن حدد الرئيس شروطه التي يتناسها دوما عند أول دعوة من اي متبرع لأستضافته وبيبي، قال بيان عريقات العباسي أنه "... على استعداد لاستئناف المفاوضات الوضع النهائي ضمن سقف زمني محدد وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بما فيها قرار مجلس الامن الاخير 2334.."!

البيان المذكور لم يتعلق مطلقا بجوهر خطاب كيري، بل لم يكلف كاتب النص أن يراجعه وفقا لما قدمه الوزير الأمريكي، ما يكشف أن نص البيان ليس سوى "صيغة متفق عليها" خلال زيارة عريقات فرج الأخيرة لواشنطن..فكيف لأي فلسطيني أن لا يجد في بيان باسم رئيس دولة فلسطين ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية وحركة فتح، وصاحب "النصر التاريخي" الأخير، اي كلمة تحفظ واحدة في خطاب حمل أخطر أنواع "السموم السياسية"..

ولم ير الرئيس عباس وكاتب النص سوى البعد التفاوضي في خطاب كيري، رغم أنها لم تكن القضية المركزية أصلا في الخطاب، وكأن "اللهفة التفاوضية العباسية" سبقت النص الأمريكي..

ولأن الرئيس عباس، ومنذ قرار مجلس الأمن يردد نهارا وليلا أنه مستعد للمفاوضات، بدون شروط مسبقة، وفقا لخطابه المنشور رسميا في احتفال عيد الميلاد، وسنتغاضى عن "الشروط الخادعة" في بيانه الأخير، نسأل الرئيس عباس ومن معه، ما هي القضايا التي ستفاوض عليها وأسميتها بـ"قضايا الحل النهائي"، هل تعلم أنك بذلك رسميا تعلن "وفاة قرار الجمعية العامة حول دولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012"..

هل تعلم أنه لا يوجد من يتفاوض على ما بات له حقا معترفا به دوليا وضمن قرار قاطع، وأن ذلك القرار جاء ضمن استكمال "المساومة التاريخية" التي صنعها اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو عام 1993، والذي كان له أن ينتهي عبر خمس سنوات، لكنه لم يصل بعد 22 عاما الى نهايته..
ليت الرئيس عباس يعلم شعبه لماذا الآن تلك "اللهفة التفاوضية" على لا شيء

سياسي، لكنه رفض التفاوض على صفقة قدمها له أولمرت نهاية عام 2006، بل ورفض التجاوب بأي شكل معها، بعد أن اتصلت به مستشارة بوش في حينه رايس، علما بأنها كانت كثر جدية مما يثيره "حبيب الروح كيري"، ثم ذهب الى مؤتمر "أنابوليس" المسرحية السياسية الأهزل في تاريخ اللقاءات..

الحديث المتسارع والملهوف على فتح باب المفاوضات على قرار الشرعية الدولية الخاص بدولة فلسطين ليس سوى "هزل سياسي"، وجب قطع الطريق عليه، كي لا تستغل "الشرعية الرسمية" لقبر أهم قرار في الجمعية العامة منذ قيام دولة الكيان على غالبية أرض فلسطين التاريخية..

وإن كانت "المفاوضات باتت عشقا وحياة للرئيس عباس وفريقه"، فليكن التفاوض على ما بعد الاعتراف بدولة فلسطين وتعديل مضمون "الاعتراف المتبادل"، علاقات وتسوية لقضايا عالقة، وقضية اللاجئين، والطريق الرابط بين قطاع غزة والضفة الغربية..

دون ذلك فأي حديث عن مفاوضات حول "قضايا الوضع النهائي" كما وردت في اتفاق أوسلو يصبح "خيانة سياسية" لقرار الاعتراف بدولة فلسطين عام 2012..

وقبل السهو السياسي، وجب تقديم تحية خاص لوزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي كونه المسؤول الرسمي الوحيد الذي قال بعض الحق في خطاب مسموم سياسيا، ونعلم أنه لن ينشر في أي وسيلة اعلامية عباسية رسمية أو شبه رسمية..لكنه تصريح سيحفظ في ميزان رياض الايجابي..

ملاحظة: بعض الخبث سريعا انطلق بعد خطاب كيري ولهفة عباس التفاوضية، بأن نصح البعض الرئيس عباس تعيين جون كيري "كبير مستشاري الرئيس لشؤون المفاوضات"..ويبقى "كولومبس" كبيرا لها..تسوية معقولة!

تنويه خاص: غمز خبراء التكنولوجيا والاتصالات من قناة صفقة عباس وحكومته مع شركة الاتصالات..الأرقام وغياب الشفافية واصرار مكتب عباس القانوني على الوجود، يشير أن هناك كثيرا ما سيقال يوما عن "الغموض غير البناء" فيها..استعدوا شباب!

"هدايا يوآف المدرعة" لردع "المقاومة الغبية"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة وصفها مسؤول اسرائيلي بـ"الإستثنائية"، وافقت سلطة الاحتلال الاسرائيلي على إدخال عدد من "المدرعات المصفحة" لقوات أمن الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية..

الموافقة، وايضا وفقا لقول ذات المسؤول، جاءت لأن " أجهزة الأمن الفلسطينية باتت بحاجة إلى المركبات المدرعة على خلفية زعزعة الوضع الأمني في مناطق السلطة، وخاصة في شمال الضفة الغربية، وخاصة أن الأجهزة الأمنية تعمل بشكل ناجع ضد ناشطي "الإرهاب" في مناطق A و B في الضفة، ومسؤولة عن إحباط ما بين 30% حتى 40% من العمليات ".

الوسيط للصفقة هو القنصل الأمريكي بالقدس المحتلة، الذي كان أول مسؤول يلتقي الرئيس عباس بعد انتهاء مؤتمره السابع، مباركا بنجاحه في ما رغب تحقيقه..ومبشرا إياه بأن "الهدية وصلت"!

موافقة سلطات الاحتلال، كشفت مدى عمق التنسيق الأمني بين طرفي "المعادلة القائمة" في الضفة العربية، من أجل مواجهة أي "خروج عن النص المتفاهم عليه بين أجهزة عباس الأمنية وأجهزة الإحتلال الأمنية، وهو أكدته قيادات الأمن الاسرائيلي، بقولها ان توتر علاقة عباس مع نتنياهو والسياسيين لا يؤثر اطلاقا على عمق العلاقة الأمنية وقوة روابط التنسيق الأمني، خاصة وأن الطرف الفلسطيني أثبت قدرته على ملاحقة "الإرهاب"، ونجح في احباط ما بين 30 – 40 من العمليات ضد جيش اسرائيل..

شهادة أمنية يمكنها أن تصبح "وثيق سياسية لتيار المقاومة الذكية"، الذي حقق المتفق عليه في الانتخابات الأخيرة لمؤتمر فتح، وباتت له الأغلبية "الحاكمة" داخل مركزيتها..

"هدية يوآف المدرعة" لـ"تيار المقاومة الذكية"، تحدد أن مسار ودور أمن السلطة والرئاسة الفلسطينية سيقوم اساسا على مواجهة من يتفق الطرفين على تعريفهما بقوى "الإرهاب"، التي تبحث عن "تشويش المسار الأمني في الضفة الغربية" سواء لسلطة الرئيس عباس أو لسلطة الاحتلال.. هدف مشترك واحد!

بات واضح أن سلطة الاحتلال لم تعد تقيم وزنا لـ"مشاعر تيار عباس للمقاومة الذكية"، وأعلنت عن هديتها الاستثنائية لقوات أمن السلطة، وهي تعلم يقينا أن ذلك سيمثل "إحراجا سياسيا" لشريكها الأمني - السياسي، خاصة بعد أن خرج الرئيس عباس وتياره ليعلن أنه مستمر على طريق اكمال مشوار انهاء الاحتلال..والحفاظ على "القرار الوطني المستقل جدا جدا جدا"!

واستنادا لهذا التحول "الإستثنائي"، قد يكون مفهوم "إنهاء الاحتلال" في الضفة، الذي تحدث عنه عباس هو الإسم الكودي لـ"تطهير المخيمات ومناطق بالضفة من المتمردين الذين يبحثون زعزعة استقرار سلطة عباس عشية رحيله"، فكانت الموافقة لتلك "الهدية الإستثنائية جدا "..

وعليه يمكن القول، أن جوهر السياسية الأمنية لسلطة الرئيس عباس في المرحلة القادمة هو العمل على مواجهة خطر "المقاومة الغبية"، التي يقصد بها اي عمل يمكن أن يصيب سلطة الاحتلال جيشا وكيانا، بأي أذى أو جرح مشاعر "الجيران الطيبين"..

ولأن "المقاومة الذكية" تحتاج توفير تربة خاصة لها، يجب استصئال كل ما له صلة بـ"المقاومة الغبية"، وهذا يتطلب تحصين الأمن العباسي بكل ما يلزمه من "أسلحة وعتاد ومعلومات وتنسيق على مدار الساعة"، كي يتمكن تيار الهاتف المجهول والمقاومة الذكية من فرض سيطرته فيما يتبق من أراضي بالضفة الغربية، خارج نطاق "مملكة يهودا والسامرا"..

"هدية يوآف المدرعة" هي الرسالة الأهم التي تستحق قراءة سياسية من مختلف قوى الشعب الفلسطيني، خاصة وأن "تيار المقاومة الذكية والهاتف المجهول" بدا يستعد لإكمال مخططه الخاص، والانتقال من فتح الى منظمة التحرير الفلسطينية..

"الهدية المدرعة" هي "رسالة مدرعة" تعلن أن القادم لا يحمل "خيرا سياسيا للشعب الفلسطيني"، وهي اشارة أن ملامح المخطط التفتيتي للحالة الفلسطينية سيكون تحت يافطة "الأمن والاستقرار"، كما كانت الانتخابات التشريعية عام 2006 تحت يافطة "تعزيز الديمقراطية"، فأنجبت الكارثة الأخطر انقساما بثوب نكبة..

هل بدأ عباس تطبيق مفهومه لـ "الجهاد الأكبر" بعد "الجهاد الأصغر" الذي اشار له في كلمته الأخيرة بمؤتمر فتح، لينتقل من مواجهة المحتل، باعتبارها "الجهاد الأصغر" الى مواجهة "المتمردين" باعتباره "الجهاد الأكبر"..تلك هي المسألة التي تكشفها "هدية يوآف" المدرعة..

بقايا فلسطين تنتظرغضبا قبل فوات الآوان..تذكروا أن نكبة الانقسام بدأت بشعار تجديد شباب المؤسسات وانتهت بكارثة وطنية..وأن "تعزيز الاستقرار" يبدأ بكلمة وسينتهي بإكمال مسلسل الكارثة!

ملاحظة: وأخيرا نجح مسؤول ملف "المصالحة" عزام الأحمد " بتحقيق "خطوة تصالحية" بين الجبهة الشعبية وابو مازن بعد سخريته من القيادي ملوح..بس ما عرفنا مين اللي اعتذر لمين، لأن الصورة أظهرت أن الكل مكشر الا الأحمد فهو المبتسم الوحيد!

تنويه خاص: اوباما بعد كيري يحاول "تبيض" مسيرته، عندما اعترف ساعات قبل الرحيل أن أخطاء أمريكا في التدخل بالعراق لاسقاط صدام أنجب "داعش"..طيب يا "أبو حسين" معقول 8 سنوات حكم ما فهمتها..بس شو نعمل رزق الهبل على المجانيين!

هل وصلت "الإهانة" الأمريكية لكم..يا!!!!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام عدة، أعلنت الادارة الأمريكية أنها أتمت واحدة من أكبر صفقات بيع الأسلحة لدول عربية بقيمة تقارب الـ8 مليارات دولار، صفقة من يقرأ الرقم يشعر أننا أمام تحول نوعي لتغيير ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة، وأن هناك مرحلة جديدة تبشر بـ"الخير السياسي" لشعوبها وقبلهم الشعب الفلسطيني..

وبعد أيام من "صفقة المليارات الثمانية"، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وزير دفاعها المنتهية ولايته الى صحراء النقب ليكون على رأس مستقبلي

الطائرة الحربية الأهم في الصناعة العسكرية الأمريكية، إف 35، لتدعيم القوة العسكرية الجوية لدولة الكيان الاسرائيلي..

ولأن دولة الكيان، هي "تاج" سياسي للولايات المتحدة، كانت هي "المختارة" دون غيرها لترسل لها تلك الطائرة لتصبح الدولة الوحيدة في العالم الذي يمتلك هذا النوع الحربي المتطور جدا، بعد أمريكا، ولذا جاء الاستقبال "مميزا جدا"، رئيس حكومة الكيان ووزير حربه ليبرمان، الى جانب الوزير الأمريكي كارتر..

والمفارقة، أن الدول العربية صاحبة الصفقة الأكبر، هي من يدفع المال الفوري للصناعة الحربية الأمريكية، اسلحة لا مقارنة بما يقدم للكيان، في حين أن أمريكا من يدفع لاسرائيل عن امتلاكها ذلك السلاح، وبالطبع سيقال أنه من "حسابات المعونات الأمريكية السنوية"..

لسنا في باب مقارنات علاقة الكيان بأمريكا، كونها علاقة تحالف "استعمارية"، وكلمات وزير الدفاع الأمريكي كارتر خلال حفل استقبال الطائرة، "ليس هناك رمز أفضل من التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أمن إسرائيل مثل اف-35، أفضل الطائرات في السماء"، تشكل تلخيصا مكثفا لتلك العلاقة..

لكن ومن باب "الكرامة العربية" التي نتغنى بها بمناسبة أو غيرها، وغالبا غيرها، هل يمكن لأي دولة عربية أن تتجرأ وتطلب شراء تلك الطائرة بمال مدفوع وفوري "كاش"، وليس "تبرعا" من جيب المواطن الأمريكي، ولو رفضت واشنطن الطلب هل لنا ن نقرأ بعضا عن "غضب عربي" يترجم الى فعل مباشر، بالبحث عن "مصادر شراء سلاح" من بلد آخر، ولتكن روسيا مثلا، التي باتت لديها صناعات عسكرية تفوق في بعضها ما للصناعة العسكرية الأمريكية..

رئيس حكومة الكيان تحدث كطاووس لحظة وصول الطائرة الأمريكية، "كل من سيفكر في تدميرنا سيكون وجوده في خطر، فذراعنا الطولى أصبحت الآن أطول وأقوى."، رسالة لا وضوح بعدها أن من يحيط بالكيان أو يفكر أن يكون "خصما" وليس" عدوا" سيكون تحت رحمة "يد الكيان الطولى"..

بالطبع سيخرج من هم مصابين بهلع مستديم، للقول بأن الاشارة تلك الى ايران، كونها من يهدد وجود الكيان، وهنا تصبح الاهانة مركبة، حيث أن دول العرب لم تعد تمثل "خطرا ولا عدوا ولا حتى خصما" للكيان، ولا يقيم لها نتنياهو حسابا أو وزنا، ولذا تصبح نظرية أن "إيران هي العدو المستهدف" عار سياسي على أمة العرب..

هل لا زال بعض العرب لديهم احساس بأن دولة الكيان الاسرائيلي لا تزال تمثل خطرا حقيقيا، وأنها دولة تغتصب وتحتل أرض فلسطين وتمارس كل أشكال المبيقات والجرائم علانية ودون أن تدير بالا لأحد، خاصة في "العهد العباسي - الحمساوي"، واختفاء حركة المواجهة وانتقالها من فعل الى كلام عن الفعل، وأنها دولة تهين يوميا الوجود الرسمي العربي، ولم تعد تقيم له وزنا وتستخف به الى درجة تستفز كل "الأصنام"..إن كان هناك بعضا منه، فكيف له أن يترجم فعلا ولو بحده الأدنى، شراء ما أرغب من حيث أرغب!

أما ان لا يرى حكام العرب اصحاب الثروات التي تدفع مالا للخزينة الأمريكية لشراء السلاح، دون أن يكون لهم الحق في شراء ما يرغبون، فتلك هي "أم الاهانات" التي لا يمكن ان تستقيم مع الإدعاء بوجود "كرامة سياسية" لحكام مدعين، وكأن "الكرامة" باتت وجها آخر للتسلط على شعوبهم وليس لرفع شأن شعوبهم..كما "القرار المستقل" عند حاكم محدود الصلاحيات والسلطات.!

الطائرة إف 35 تمثل فتحا جديدا في مسلسل العار السياسي، ما لم يتم القيام بخطوة "ثأرية" حقيقية نحو تغيير مسار حركة "شراء السلاح" دون شروط..

بالمناسبة هل ترى الجامعة العربية في ذلك قضية تستحق النقاش..ام أن "دافع رواتب" كبار الموظفين يمنع مثل تلك النقاشات.. فتلك مساس بـ"الراعي الكبير" لهم..يا عارنا المستدام!

ملاحظة: رحل المفكر صادق جلال العظم بهدوء غريب، رغم ضجيج الاسم وحضوره الفكري المختلف..فلسطين الثقافة الرسمية والشعبية لم تنتبه لرحيله..رغم ما يستحق!

تنويه خاص: من يقرأ تصريحات البيت الأبيض والمخابرات المركزية الأمريكية حول انتخاب ترامب رئيسا يكتشف تماما أننا أمام دولة "عالم ثالثية" لا أكثر..تزوير اختلال استغلال نفوذ كل مبيقات نراها حولنا ظهرت هناك..شو هالرئيس اللي كله هيك مصائب!

مبروك "سقطت القدس" و"نجح الرئيس وقائمة المجهول"!

كتب حسن عصفور/ أخيرا ظهر "نور قيادة فتح الجديدة" التي يقال أنها جاءت لتهزم "المؤامرة الكبرى" التي تعرضت لها حركة فتح، ومن أجل ترسيخ "القرار الوطني الفلسطيني المستقل"..

القائمة تقول وباختصار، أن قائمة الهواتف المرسلة من "مجهول معلوم" قد حققت "نصيب الأسد" في الفائزين، وأثبت "صاحب الهاتف" انه المنتخب الأقوى، وقد تم خرقها ببعض من الأسماء التي كانت "قائمة المجهول" لا تريد لها النجاح، وخاصة الثلاثي ناصر القدوة وتوفيق الطيراوي وروحي فتوح..ربما لرد العين وطرد الحسد السياسي!

"قائمة المجهول" حققت ما تريد تقريبا..بما فيه تحقيق رغبة نتنياهو أن لا يرى سلطان ابو العنيين في القيادة الجديدة، لأنه تحدث عن حق الشعب في الكفاح لتحرير كل فلسطين..فعاقبته دولة الاحتلال بالمنع من الحركة والسفر..وحقق البعض له ما أراد!

ولكن، كيف يمكن لفلسطيني أن يعتقد أن ما حدث فعلا هو تصدي لمؤامرة أريد لها اعاقة فتح، وما حدث هو إسقاط كل مرشحي مدينة القدس في اللجنة المركزية، كيف يمكن أن يقال أن هذا المؤتمر هو انتصار لفلسطين، وهو الذي لم يجد من بين أعضائه من يصلح ليمثل مدينة القدس العاصمة الأبدية لفلسطين، وقدس الأقداس، التي يتغنى بها من تغنى بنجاح المؤتمر..وأسقط كل من ترشح باسمها، حتى احمد قريع القيادي التاريخي في الحركة، أسقط بفعل فاعل معلوم جدا، ولاسباب لم تعد مجهولة!

هل المؤامرة كانت لانجاح بعض "بقايا الوطن" واسقاط قدس الأقداس..كيف يمكن تبرير مثل هذه الخطيئة الوطنية الكبرى، في ظل حرب تهويدية غير مسبوقة لها وحرب التدنيس الاستيطاني بلا توقف وبلا حدود..

هل عاقب "أهل الهاتف المجهول" من نادى في المؤتمر بهتاف الخالد ياسر عرفات "عالقدس رايحين شهداء بالملايين"، مما أثار "رعبا وهلعا" للبعض المرتعش دوما، من غضب سلطة الاحتلال، فسارع للتهدئة وتغيير الهتاف بأي هتاف وتصفيق..

اسقاط القدس من قيادة فتح،هي الرسالة الأبرز لمؤتمر سيبقى علامة فارقة في التاريخ الوطني الفلسطيني، ان العاصمة الأبدية لم تجد لها مكانا في صناديق إقتراع المؤتمر السابع لحركة فتح..

دون إطالة، ولأن الخبر لا يحتمل أكثر كلاما، فهو أبلغ من اي كلام..عاشت "قائمة الرئيس والهاتف المجهول" وسقطت القدس"!

مبرووك..بيبي ومبروك يوآف!

ملاحظة وتنويه: يوم اسود في تاريخ مسار الشعب..لن يعوضه أن تأتي القدس بالتعيين..العار سيرافقكم!

يا "تنفيذية": "إعلان الدولة" ومفاوضات "الحل النهائي" لا يلتقيان!

كتب حسن عصفور/ لن نثير مجددا ما هي "وظيفة" اللجنة التنفيذية الراهنة لمنظمة التحرير، وحقيقة تأثيرها على أي من قرارات الرئيس محمود عباس وفريقه "الخاص"، بل وأنها لم تعد تملك قدرة في صياغة أي موقف مسبق، وتحولت عمليا الى "لجنة ترحيب وتصديق" لأعامل الرئيس وفريقه كانت ما كانت، وما دام "أهل التنفيذية" أدرى بقدرتهم، فهو دون غيرهم من يقررون ما لهم وما عليهم..حتى جديد شرعية الوطني!

ولكن، ما يجب الحديث عنه، ما ورد في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليلة 27 ديسمبر 2016، من قضايا تناولت تقريبا ما يثار فلسطينيا، ووضع البيان مسلسل النقاط دون أن يدقق كاتب البيان الى "تناسق الحقيقة السياسية" فيما كتبه، وكأنه أراد بما كتبه حشرا لقضايا ردا على ما يثار أو يقال وطنيا على منهج وسلوك فريق الرئيس السياسي، فوضع كل "الخلطات سويا" كي ينفي "تهما"، على طريقة "اللي في بطنه عظام بتقرقع"..

وعل أول القضايا المثيرة للسؤال، قول "تنفيذية منظمة التحرير" في بيانها الأخير، وبعد أن اكتشفت أن دولة الكيان تنصلت من كل الالتزامات فأنها " ..تدرس اللجنة التنفيذية خياراتها للرد على ما أعلن من قرارات إسرائيلية بما في ذلك تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الخاصة بتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)".

هذه الفقرة تحديدا وبذات النص والكلمة تتكرر في كل بيان عند مساءلة التنفيذية عن موقفها من أفعال سلطة الاحتلال، وكأنها منذ ما يقارب الثلاث أعوام لم تنته من "الدراسة" بعد، خاصة بعد أن أهان وزير حرب الكيان ليبرمان السلطة قيادة ورئيسا ومؤسسات بقوله، سنقطع كل اتصال عدا "التنسيق الأمني"..

ولذا المطلوب من جهة "القرار" تنفيذ القرار وليس دراسة القرار، فما هو الذي يحتاج الى دراسة..فهذه "سقطة سياسية" لا تليق بـ"الإطار القيادي الأول رسميا" في منظمة التحرير..رغم أن قرار 2334 وضع التنسيق الأمني جزءا من "آلية تنفيذه"..ما يستوجب توضيحا من كاتب البيان..

وفي مسألة أخرى، يصر "كاتب بيانات التنفيذية" ممارسة "التدليس السياسي" الفردي في الحالة الفلسطينية، عندما يشير الى ".. تدعو اللجنة التنفيذية مجلس الأمن للنظر في إيجابية لطلب دولة فلسطين بحدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وذلك استجابة لدعوة القرار (2334) بالحفاظ على مبدأ الدولتين على حدود 1967."..

وهنا، وقبل دعوة اي جهة في العالم لهذه القضية، يجب على "تنفيذية المنظمة"، أن تقرر هي أولا تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، الذي أعلن

قيام دولة فلسطين ووافق على قبولها كدولة عضو في الأمم المتحدة بصفة مراقب..

المسألة هنا ليست قضية شكلية، كما يحاول فريق الرئيس عباس الترويج، بل هي صلب القضية، لو أن الحق يراد به حقا، وليس سد "ثغرة نقاشية" يتم الاعلان عن قيام دولة فلسطين فوق أرض فلسطين، وفقا لحدود قرار الجمعية العامة أعلاه، واعتبار دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال، وأن المؤسسات القائمة منذ العام 1994 (مؤسسات السلطة الوطنية" هي جزء من مؤسسات الدولة..

اعلان الدولة يتبعه طلب دولة فلسطين ليس بالنظر بايجابية لطلبها ومن أجل الحفاظ على "حل الدولتين" كما يصر دوما كاتب البيان، لغاية لم تعد سرية على هذا الشعار الكاذب والخادع وطنيا وسياسيا، لكن يطلب من مجلس الأمن العمل على وضع الآلية التنفيذية لـ"إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين، والاعتراف بها رسميا دولة كامل العضوية.."

لا نظن أن أهل السياسية والقانون لا يعلمون الفرق بين بيان "مناشدة" بلا أمل، وبيان اعلان سياسي يعيد رسم "المعادلة السياسية كليا"..

ولأن الحقيقة لدى فريق الرئيس ليس تعزيزا لدولة فلسطين، سرعان ما يكشف "حقيقة رغباته المتفق عليها مع أطراف غير فلسطينية"، عندما يعيد الحديث مجددا عن مفاوضات الحل النهائي، مقنبسا فقرة قرار مجلس الأمن..بصيغة محلية، حيث البيان يقول "..تؤكد اللجنة التنفيذية استعدادها ومن خلال مؤتمر دولي كامل الصلاحيات للسلام، لإجراء مُفاوضات حول قضايا الوضع النهائي كافة على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ودون استثناء وبما يضمن التزام سُلطة الاحتلال (إسرائيل) بوقف شامل للنشاطات الاستيطانية ومن ضمنها ما يُسمى النمو الطبيعي وبما يشمل القدس الشرقية، وكذلك قبولها لمبدأ الدولتين على حدود 1967."

هذ الفقرة هي نسف حقيقي لقرار الجمعية العامة الخاص بدولة فلسطين، حيث يعيد الأمر الى مفاوضات حل قضايا عالقة، ومنها "القدس، الحدود، الاستيطان، اللاجئين والعلاقات اللاحقة"..وهذه مسألة تشكل تدميرا لجوهر قرار الاعتراف بدولة فلسطين وحدودها، فكيف يمكن التفاوض على ما بات حقا مصاغا بقرار

الشرعية الدولية، وعدا قضية اللاجئين فقرار الجمعية العامة بجوهره لا يخضع للتفاوض..

كاتب البيان أراد تمرير "الرغبة المتفق عليها أمريكيا"، وهي الغاء قرار الاعتراف بدولة فلسطين، بالحدديث عن مسألتين: الأولى العودة لتبني مؤتمر دولي لمفاوضات الحل النهائي وقضاياه التي أشرنا لها، والثانية "حل الدوليتن"، لترسيخ انه لا يوجد دولة فلسطينية معترف بها بأكثر مما هم معترفين بدولة الكيان..

باختصار بيان التنفيذية ورغم كل الفقرات "الثورية" لغويا، يسجل "إنتكاسة سياسية" في مسألة دولة فلسطين، واستمرار دراسة قرارات المجلس المركزي..وبقية ما ورد في البيان نتركه للبيان التالي وسنرى ما حدث منه..

ملاحظة: فصائل وطنية سريعا كشفت "كذب" "المفاوض الفتحاوي" للشأن الفلسطيني، أن لا اتفاق على عمل "اللجنة التحضيرية" حتى ساعته..والأهم رسائل مكان عقد الوطني..المسألة قد تكون "فصلا تاريخيا" في الشأن الفلسطيني بعيدا عن "فصائل الزفة"!

تنويه خاص: لفت انتباه قارئ بيان التنفيذية الشكر للمجموعة العربية بمسمياتها، وهو كلام جيد لكن الأجود أن يدرك الرئيس أنه "ليس بالشكر اللغوي يمكن محاصرة الخلافات الكبيرة.." أكيد هو فاهم شو المطلوب لو "تواضع" طبعا!